

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER -Biskra

Faculté des Sciences Economiques,  
Commerciales et des Sciences de Gestion

Département des Sciences Commerciales

جامعة محمد خيضر - بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

## الموضوع

تأثير الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على التجارة الدولية  
دراسة حالة: في الجزائر خلال الفترة ( 2002 - 2019 )

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

شعبة العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

الأستاذ المشرف:

➤ رابيس مبروك

إعداد الطالب(ة):

➤ شابي سيف الإسلام وحيد

### لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّفة	مؤسسة الانتماء
1	أ.د رابيس حدة	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة بسكرة
2	أ.د رابيس مبروك	أستاذ التعليم العالي	مشرفا	جامعة بسكرة
3	د. حمّودي دلال	أستاذ محاضر أ	ممتحنا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2020/2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# إهداء

اهدي عملي هذا إلى الوالدين الغاليين.. من قال الله  
في حقهما

(...ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما...)

وخاصة الأم الغالية ودعواتها التي ذلت لي كثيرا من  
الصعاب وهي اعز ما أملك في الوجود حفظها الله ورعاها  
ووالدي العزيز الحنون أطال الله في عمره وحفظه من كل  
سوء.

والى كل أخواي وأصدقائي المقربين.

# شكر وتقدير

بفضل المولى عزّ وجلّ وبتوفيق منه تمكّنت من تقديم هذا العمل المتواضع فالحمد والشكر لله،

(...رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصّالحين ...) الآية 19 سورة النمل.

كما لا يفوتني أن أتقدم بخالص عبارات الشكر والتقدير والاحترام للأستاذ المشرف والمحترم الدكتور رايس مبروك الذّي قبل بصدر رحب الإشراف على إعداد هذه المذكرة ووجه لي بعض النصائح، كما أشكر كل من الدكتور جيلح الصالح الذّي أفادني بنصائحه وإرشاده والأستاذ قشوط إلياس الذّي قدّم لي بعض الدعم، ولا أنسى أبدا وقفة صديقي الذّي بمثابة أخي شريفي طارق الذي ساعدني طيلة فترة إعداد هذه المذكرة. كما أتوجه بالشكر المسبق لأعضاء لجنة المناقشة .

## الملخص:

إنّ الهدف من اختيارنا لهذا الموضوع هو معرفة مدى تأثير الأزمة العالمية لسنة 2008 على التجارة الدولية في الجزائر خلال الفترة (2002-2019) التي هي محل هذه الدراسة حيث تطرقنا في هذا الفصل الأول الإطار النظري للآزمات المالية بشكل عام وفي الفصل الثاني تحدثنا على الإطار النظري للتجارة الدولية أما في الجانب التطبيقي قد ركزنا على حالة الجزائر من خلال دراسة قنوات انتقال الأزمة إلى الجزائر والإشارة إلى بعض المؤشرات المتمثلة في الصادرات والواردات والميزان التجاري و كذا سعر صرف العملة، حيث استخلصنا من هذه الدراسة أن الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 قد أثرت سلبا على التجارة الدولية في الجزائر و لكن لحسن الحظ أن هذا التأثير لم يدم طويلا حيث كان هذا التأثير على المدى القصير الذي سرعان ما تجاوزت الجزائر آثاره ومن خلال ما سبق يجب على الجزائر تنوع مصادر الدخل وعدم الاعتماد الكلي على صادرات النفط لأن أسعاره دائما تكون معرضة للانخفاض أو الزيادة.

**والكلمات المفتاحية :** الأزمة المالية العالمية 2008، التجارة الدولية، قنوات انتقال الأزمة .

## Summary:

The aim of our selection for this topic is to know the extent of the impact of the global crisis of 2008 on international trade in Algeria during the period (2002-2019) that is the subject of this study. In this first chapter we dealt with the theoretical framework of financial crises in general and in the second chapter we talked about the theoretical framework. For international trade, on the practical side, we focused on the case of Algeria by studying the channels of transmission of the crisis to Algeria and referring to some indicators represented in exports, imports, the trade balance, as well as the currency exchange rate, as we concluded from this study that the global financial crisis of 2008 had a negative impact on International trade in Algeria, but fortunately this effect did not last for long, as this effect was in the short term, which Algeria quickly overtook its effects. Through the above, Algeria must diversify sources of income and not rely entirely on oil exports because its prices are always subject to decline or the increase.

**Key words:** 2008 global financial crisis, international trade, crisis transmission channels.

## فهرس المحتويات

I	فهرس المحتويات
V	فهرس الجداول
VI	فهرس الأشكال
2	مقدمة

### الفصل الأول: الجانب النظري للأزمات المالية

7	تمهيد:
8	المبحث الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للأزمات المالية
8	المطلب الأول: تعريف الأزمة المالية
9	المطلب الثاني : أنواع الأزمات المالية
9	1- أزمة مصرفية :
9	2- أزمة أسواق المال :
10	3- أزمة العملات :
10	المطلب الثالث: أسباب الأزمة المالية العالمية
10	1- تدفق رؤوس أموال ضخمة الى الداخل :
10	2- نقص الشفافية :
11	3- ضعف الاشراف والرقابة الحكومية :
11	4- وجود خلل في تطبيق السياسات النقدية والمالية الكلية الملائمة:
11	5- الانفصام المتزايد بين الاقتصاد العيني و الاقتصاد المالي و النقدي :
11	المبحث الثاني : لمحة لأهم الأزمات المالية

12	المطلب الأول : أزمة الكساد العالمي 1929 .....
12	الفرع الاول : مفهوم ازمة الكساد العالمي .....
13	الفرع الثاني : اسباب ازمة الكساد العالمي 1929 .....
14	الفرع الثالث : النتائج المستخلصة عن ازمة الكساد الكبير 1929: .....
15	المطلب الثاني : ازمة جنوب شرق آسيا .....
15	الفرع الاول : مفهوم ازمة جنوب شرق آسيا .....
16	الفرع الثاني : اسباب حدوث ازمة شرق آسيا .....
17	الفرع الثالث : النتائج المستخلصة لأزمة جنوب شرق آسيا .....
18	المطلب الثالث : ازمة المكسيك .....
18	الفرع الاول : مفهوم ازمة المكسيك .....
19	الفرع الثاني : اسباب حدوث ازمة المكسيك .....
19	الفرع الثالث : النتائج المستخلصة .....
20	المطلب الرابع : سبل علاج الأزمات المالية .....
23	خلاصة الفصل : .....

### الفصل الثاني: الجانب النظري للتجارة الدولية

25	تمهيد : .....
26	المبحث الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للتجارة الدولية .....
26	المطلب الأول: مفاهيم حول التجارة الدولية .....
26	الفرع الأول: تعريف التجارة الدولية .....
27	الفرع الثاني: مزايا التجارة الدولية: .....
28	المطلب الثاني : قيام التجارة الدولية .....

28	الفرع الأول: أسباب قيام التجارة الدولية .....
29	الفرع الثاني : أسس قيام التجارة الدولية.....
31	المطلب الرابع: الفرق بين التجارة الدولية و التجارة الداخلية .....
32	المبحث الثاني : نظريات التجارة الدولية في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي و النيوكلاسيكي .....
33	المطلب الاول : نظريات التجارة الدولية في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي .....
33	اولاً: نظرية النفقات المطلقة "لآدم سميث": .....
34	ثانياً: نظرية النفقات النسبية لدافيد ريكاردو.....
35	ثالثاً: نظرية تكلفة الفرصة البديلة.....
35	المطلب الثاني : نظريات التجارة الدولية في الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي .....
35	اولاً: نظرية نسب عوامل الإنتاج لهكشر - أولين : .....
37	المطلب الرابع: علاقة التجارة الدولية بالأزمات المالية العالمية .....
38	اولاً: قناة سعر الصرف : .....
38	ثانياً: قناة أسعار السلع و الخدمات .....
39	خلاصة الفصل : .....

### الفصل الثالث:تأثير الأزمة المالية العالمية 2008 على التجارة الدولية في الجزائر

41	تمهيد : .....
42	المبحث الأول : ماهية الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 .....
42	المطلب الأول: جذور و أسباب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.....
42	الفرع الأول : جذور الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.....
43	الفرع الثاني : أسباب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.....
45	المطلب الثاني : مظاهر الأزمة المالية العالمية و المراحل الكبرى لها .....



45	الفرع الأول : مظاهر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 .....
46	الفرع الثاني : المراحل الكبرى للأزمة المالية العالمية لسنة 2008 .....
49	المطلب الثالث : قنوات انتقال الأزمة المالية العالمية 2008 للجزائر .....
51	المطلب الرابع: كيفية انتقال الأزمة عبر قناة الصفقات التجارية .....
53	المبحث الثاني: تحليل آثار الأزمة الماليّة العالمية 2008 على التجارة الخارجية للجزائر .....
53	المطلب الأول: تحليل آثار الأزمة المالية العالمية على الصادرات .....
53	الفرع الأول: الصّادرات الإجمالية.....
57	الفرع الثاني:أثر الأزمة المالية العالمية على المحروقات خلال 2002-2019 .....
58	المطلب الثاني: أثر الأزمة المالية على الواردات .....
63	المطلب الثالث: اثر الأزمة المالية العالمية على سعر صرف الدينار مقابل اليورو والدولار.....
66	خلاصة الفصل:.....
68	خاتمة.....
72	قائمة المراجع.....

## فهرس الجداول

- الجدول رقم 1: تطور إجمالي صادرات الجزائر خلال 2002-2019 من جميع المنتجات (الوحدة ألف دولار أمريكي) ..... 53
- الجدول رقم 2: تطور إجمالي صادرات الجزائر 2002-2018 من جميع الخدمات (الوحدة ألف دولار أمريكي) ..... 55
- الجدول رقم 3: تطور المتوسط السنوي لسعر النفط خلال الفترة 2002 و 2019 (الوحدة دولار للبرميل) 57
- الجدول رقم 4: تطور إجمالي واردات الجزائر خلال 2002-2019 من جميع المنتجات (الوحدة ألف دولار أمريكي) ..... 59
- الجدول رقم 5: تطور إجمالي واردات الجزائر 2002-2018 من جميع الخدمات (الوحدة ألف دولار أمريكي) ..... 61
- الجدول رقم 6: تطور الميزان التجاري الجزائر 2002-2019 لجميع المنتجات (الوحدة ألف دولار أمريكي) ..... 62
- الجدول رقم 7: متوسط سعر صرف الدينار الجزائري بالدولار واليورو من 2002-2018 ..... 64

## فهرس الأشكال

- الشكل رقم 1: توضيح طريقة انتقال الأزمة العالمية 2008 إلى الجزائر..... 50
- الشكل رقم 2: الآليات الرئيسية لكيفية انتقال الأزمة عبر قناة الصفات التجارية..... 51
- الشكل رقم 3: تطوير إجمالي الصادرات السلعية للجزائر خلال 2002 و2019..... 54
- الشكل رقم 4: تطور صادرات الجزائر من الخدمات..... 56
- الشكل رقم 5: يمثل تطور المتوسط السنوي لسعر النفط خلال الفترة 2002 و2019..... 57
- الشكل رقم 6: يمثل تطور إجمالي واردات الجزائر 2002-2019 من جميع المنتجات..... 59
- الشكل رقم 7: تطور واردات الجزائر من الخدمات..... 61
- الشكل رقم 8: يمثل تطور الميزان التجاري 2002-2019 للجزائر لجميع المنتجات..... 62

# مقدمة

لقد عرف العالم تغيرات وتطورات في شتى المجالات وبالأخص المجال الاقتصادي، فعرفت العلاقات الاقتصادية الدولية تحولات جذرية وعميقة والتي شكلت فجوة كبيرة بين الدول، مما أدى إلى التفاوت بين الدول من ناحية التقدم والتطور، حيث أن سبب تخلف الدول هو معظمها كانت تعاني من قهر الاستعمار مما جعلها عاجزة عن مواكبة هذه التطورات والنهوض باقتصادها فبرزت خلال السنوات الأخيرة في العالم وبالأخص في الدول النامية بعض المؤشرات الايجابية في المجال الاقتصادي .

حيث تلعب التجارة الدولية دورا هاما في معظم الاقتصاديات حيث توفر للاقتصاد ما يحتاج إليه من سلع وخدمات غير متوفرة محليا، من خلال نشاط الاستيراد وفي نفس الوقت تمكنه من التخلص مما لديه من فائض من السلع و الخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير وتعتبر التجارة الدولية بمثابة القوة الدافعة للتنمية الاقتصادية وأداة تعكس الواقع الحالي لهياكل اقتصادية وإنتاجية للدول، وكما يمكن تقديمها على أنها الشريان الأساسي الذي يربط بين الدول المختلفة بحيث تسمح بالمحافظة على توازن ميزانها التجاري ولكن ما نلمسه في هذا المجال انه باختلاف الاستراتيجيات والسياسات المتضحة فانه من المستحيل والصعب التوازن بين الصادرات والواردات، ونتيجة للتطور العلمي والاقتصادي والعولمة ،عرف العالم عدة صدمات اقتصادية ومالية كانت سببا في ظهور عدة أزمات مثل الكساد، والأزمات المالية العالمية، والتي تعد اكبر خطر تعاني منه معظم اقتصاديات العالم ، والتي شغلت أفكار رجال الاقتصاد من اجل احتوائها أو الحد من تفاقمها حيث اجتاحت العالم جملة من الأزمات المالية العنيفة ،بداية من أزمة الكساد 1929 ثم أزمة الاثنين الأسود 1987 وصولا إلى أزمة الدول الناشئة وجنوب شرق آسيا في التسعينات وأخيرا أزمة الرهن العقاري في أمريكا 2008 التي هي موضوع الدراسة .

يعاني الاقتصاد العالمي من أزمة مالية خطيرة، بدأت سنة 2007 بسوق الرهن العقاري بالولايات المتحدة الأمريكية، ثم تحولت سنة 2008 إلى أزمة مالية عالمية ، وساهمت العولمة في سرعة انتقالها إلى باقي أرجاء العالم من خلال ثورة الإيصالات و انفتاح دول العالم على بعضها والتحرير الاقتصادي ،وفي هذا البحث سنركز على الأزمة المالية و تأثيرها على التجارة الدولية في الجزائر .

## الإشكالية:

- من خلال ما تم عرضه سابقا، نذهب إلى طرح التساؤل الرئيسي التالي:
- ما مدى تأثير الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على التجارة الدولية في الجزائر؟
- وللإجابة على هذا التساؤل الرئيسي يمكننا أن نطرح الأسئلة الفرعية التالية:
- 1- ما المقصود بالأزمات المالية و ما أسباب حدوثها؟
  - 2- ما هي أهم الأزمات المالية التي شهدتها العالم خلال الألفيتين الأخيرتين؟
  - 3- ما هي انعكاسات الأزمة المالية العالمية 2008 على التجارة الدولية في الجزائر؟
  - 4- ما هي قنوات انتقال الأزمة المالية العالمية 2008 إلى الجزائر؟

## فرضيات الدراسة:

- وللإجابة على هذه الأسئلة يمكننا وضع الفرضيات التالية:
- الفرضية الأولى: تؤثر الأزمات المالية على التجارة الدولية
- الفرضية الثانية: الأزمات المالية سمة من سمات النظام الرأسمالي
- الفرضية الثالثة: تؤثر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على سعر الصرف في الجزائر
- الفرضية الرابعة: تؤثر الأزمة المالية العالمية 2008 على صادرات و واردات بالجزائر

## أهمية البحث:

تتمثل أهمية دراسة هذا البحث فيما يلي:

- تحليل بعض الجوانب التي أثرت الأزمات المالية عليها، وخاصة التجارة الدولية، ونخص بالذكر بالجزائر وتوضيح ذلك الأثر الغير مباشر من خلال عرض ذلك الأثر على الميزان التجاري والإجراءات التي قامت بها الجزائر من اجل التحكم في هذه الآثار.
- وعلى المستوى الشخصي فان المبرر الأساسي لاختيار موضوع التجارة الدولية وربطه بالأزمات المالية هو الأهمية البالغة لهذا الموضوع في عالم اليوم، ونظرا إلى اتساع الموضوع وشموليته لكل الجوانب المتعلقة

بموضوع التجارة الدولية الذي يعتبر أهم مجالات اهتمام الباحث.

وبناء على هاته الاعتبارات وقع اختيارنا على هذا الموضوع.

### الدراسات السابقة:

- الدراسة التي أجرتها : نادية العقون " العولمة الاقتصادية و الأزمات المالية:الوقاية والعلاج دراسة لازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية"، أطروحة دكتوراه 2013، حيث هدفت إلى إبراز دور العولمة المالية في تكريس الأزمات المالية

- الدراسة التي أجرتها: النوني جيلالي "تداعيات الأزمة المالية العالمية الراهنة على التجارة الخارجية الجزائرية ( الصادرات، الواردات )، أطروحة ماجستير 2013 ، حيث ظهرت إن تداعيات الأزمة جلية على الاقتصاد الجزائري ، من خلال قناة التجارة الخارجية حيث تتصدر قائمة الصادرات الجزائرية المحروقات التي تتحكم فيها الأسواق العالمية.

- الدراسة التي أجرتها: لبعل فطيمة "انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية العربية"، أطروحة دكتوراه 2017، حيث توصلت إلى إن الصادرات النفطية العربية مرتبطة ارتباطا قويا بأسعار النفط خلال فترة الدراسة حيث وجدت إن 60 بالمائة من تغيراتها نتيجة تقلبات أسعار النفط.

وفي هذه الدراسة سنركز على: مدى تأثير الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على التجارة الدولية في الجزائر حيث حدّدنا الفترة ما بين 2002-2019 لنبرز فيها حال التجارة الدولية قبل الأزمة العالمية وبعدها، حيث قمنا بالتركيز على بعض المؤشرات المتعلقة بالتجارة الجزائرية فيما يخص: ( أسعار النفط، الصادرات والواردات لجميع المنتجات والخدمات، الميزان التجاري، وسعر الصرف).

### - منهج الدراسة:

اعتمدنا في دراسة هذا الموضوع على الأسلوب الوصفي التحليلي وهو الأنسب لمثل هكذا مواضيع من خلال عرض الظواهر وأسباب ونتائج الأزمات المالية وسرد الحقائق من خلال انعكاساتها على التجارة الدولية والحلول المناسبة لها.

حيث اعتمدنا على الأسلوب الوصفي في أبراز بعض المفاهيم العامة حول الأزمات المالية أما التحليلي من خلال تحليل اثر الأزمة المالية على التجارة الدولية في الجزائر

هيكل البحث:

حاولنا من خلال بحثنا هذا المحافظة على التدرج في طرح الأفكار حيث تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول، حيث سوف نتطرق في الفصل الأول إلى الإطار النظري والمفاهيمي للالتزامات المالية، أما في الفصل الثاني سنتناول فيها الإطار النظري والمفاهيمي للتجارة الدولية إما الفصل الثالث نحاول دراسة آثار الأزمة المالية 2008 على التجارة الجزائرية من خلال دراسة بعض المتغيرات (سعر صرف العملة، الصادرات والواردات).



الفصل الأول: الجانِب النظري

للأزمات المالية

## تمهيد:

إنّ الأزمات المالية تشمل جميع المحطات التاريخية التي تمر بها الاقتصاديات العالمية، حيث تختلف حدتها وظروف حدوثها من بلد لآخر وتعكس هشاشة وسوء أداء النظام المالي لهذا البلد أو ذلك، ناهيك عن تهديداتها للاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول التي تشهدها ودولا أخرى تنتقل إليها العدوى عبر مجموعة من القنوات الداعمة لانتشارها، حيث شكل تكرار الأزمات المالية في العديد من دول العالم ظاهرة مثيرة للقلق والاهتمام بالنظر لآثارها السلبية الحادة والخطيرة التي تهدّد الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول المعنية، لتلقي بظلالها على الاقتصاد العالمي بشكل مباشر أو غير مباشر عبر مجموعة من القنوات الداعمة لانتشارها محدثة انهيارات عنيفة مست مجمل هياكل الاقتصاد العالمي .

سنحاول من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على المفاهيم العامة والأسس النظرية للأزمات المالية، إضافة إلى أهم الأزمات المالية التي عرفها الاقتصاد العالمي منذ حقبة التسعينات مع إبراز أسباب حدوثها و سبل علاجها .

## المبحث الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للآزمات المالية

تعد الآزمات المالية، بمثابة محطات تاريخية تمر بها الاقتصاديات المختلفة حيث تختلف حدتها وظروف حدوثها من بلد لآخر وتعكس هشاشة وسوء أداء النظام المالي لهذا البلد أو ذاك ناهيك عن تهديدها للاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول التي تشهدها ودولا أخرى تنتقل إليها العدوى عبر مجموعة من القنوات الداعمة لانتشاره.

وسنحاول من خلال هذا المبحث أن نبيّن تعريف الآزمات المالية و إبراز أنواعها و أسباب حدوثها

### المطلب الأول: تعريف الأزمة المالية

- يشير مصطلح (الأزمة المالية) إلى العديد من أشكال الآزمات المالية كأزمة المصارف ، القروض ، التبادل التجاري ما بين الأسواق المالية ، ولكن تفضيله يكون عند الإشارة إلى الأكبر أو الأوسع منها أو الأزمة الشاملة أي الأزمة المالية الدوليّة (international Financial crises)<sup>1</sup>.

- كما يختلف مفهوم الأزمة الماليّة العالمية عن مفهوم الكارثة التي ترتبط بموقف مفاجئ يحدث إضرارا بشرية ومادية فادحة، ويتطلب إمكانيات وقدرات قومية أو إقليمية أو لمواجهة تداعيات ومعالجة آثارها في وقت محدّد، أي حادث جسيم بفعل الطبيعة والإنسان إراديا أو غير إرادي بسبب خسائر بشرية ومادية كبرى تتعدّى قدرات المجتمع وموارده الذاتية للتعامل معها<sup>2</sup>

\* و تعرف أيضا " اضطراب حاد و مفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في بعض المؤسسات المالية " <sup>3</sup>

\* و تعرف أيضا : " التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما ، أو مجموعة من الدول " <sup>1</sup>

1 غسان قاسم داود اللّوي و خالد عبد الله ابراهيم العيساوي ، ادارة الآزمات الاسس و التطبيقات ، الدار المنهجية للنشر و التوزيع ، 2016، عمان- الاردن ، ص 114

<sup>2</sup> فؤاد حمدي بسيسو، محدّدات إدارة الآزمات الإقتصادية والمالية والمصرفية "الدليل العلمي والتطبيقي لإدارة الآزمات"، دار إتحاد المصارف العربية، فلسطين، سنة 2010، ص 35.

<sup>3</sup> توفيق خير الدين خليفة خير الله ، العولمة امالية و دورها في خلق الآزمات الاقتصادية "رؤية شرعية إقتصادية"، دار الفكر الجامعي ، 2015، الاسكندرية ، مصر ، ص 86

- من مجمل التعريفات السابقة يمكن القول بأنّ الأزمة المالية هي تلك التذبذبات العميقة التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية ، و على حجم إصدار و أسعار الأسهم و السندات ، و إجمالي القروض و الودائع ، المصرفية ، و معدل الصرف ، و تعبر عن انهيار شامل في النظام النقدي و المالي .

و إذا كانت الأزمة المالية لا تتعلق في بداية الأمر إلا بالأسواق المالية فإنّ توسعها و تفاقمها يؤدي إلى آثار مضرّة بالاقتصاد الحقيقي ، من خلال تضيق الائتمان و انخفاض الاستثمار ، ممّا يجر إلى أزمة اقتصادية ، بل و الى ركود اقتصادي . وقد تنتشر الأزمة كي تتحول إلى أزمة إقليمية أو أزمة عالمية

### المطلب الثاني: أنواع الأزمات المالية

يمكن التمييز بين أنواع من الأزمات المالية يمكن إيجازها فيما يلي:

#### 1- أزمة مصرفية :

يحدث هذا النوع من الأزمات عند الزيادة الكبيرة والمفاجئة في طلب سحب الودائع و بذلك يصبح البنك عرضة لازمة سيولة ، وعند انتشار تلك الأزمة على مستوى بنوك أخرى تظهر أزمة مصرفية "systematic banking crisis" وفي حالة توفر ودائع لدى البنوك و ترفض هذه الأخيرة منحها في شكل قروض "Crédit Crunch" تجنبا لعدم قدرتها على مواجهة طلبات السحب تحدث أزمة ائتمان<sup>2</sup>

#### 2- أزمة أسواق المال :

أن السبب في حدوث هذا النوع من الأزمات في أسواق المال هو ما يعرف بمصطلح ظاهرة الفقاعة أي عند ارتفاع أسعار الأصول بشكل غير مبرر و تتجاوز قيمتها العادلة . و هذا يحدث لما يكون الغرض من شراء الأصل هو المضاربة على سعره دون الشراء لغرض الاستثمار لتوليد الدخل ، فعندما يكون توليد تلك الأصول

<sup>1</sup> توفيق خير الدين، نفس المرجع السابق ، ص 87

3 فريد كورنيل ، الأزمة المالية العالمية و اثرها على الاقتصاديات العربية ، مؤتمر الجنان حول الازمة المالية العالمية وكيفية علاجها من المنظور الغربي الاسلامي ، تاريخ 13-14 مارس 2009 ، ص3

بشكل كبير تأخذ أسعارها المسار المنخفض و تبدأ تظهر حالات الذعر فتنهار الأسعار فينعكس هذا أيضا على أسعار الحصول الأخرى لنفس القطاع في قطاعات أخرى.

### 3- أزمة العملات :

و تحدث هذه الأزمات بقرار من قبل السلطات النقدية بخفض سعر العملة نتيجة لعمليات المضاربة ،مما ينجم عنه الأثر الكبير على قدرة أداء العملة لوظيفتها كوسيط للتبادل أو كمخزون للقيمة وتدعى هذه الأزمة أيضا بأزمة ميزان المدفوعات يتعدى هذا التدهور الحدوث المعقولة التي تفوق 25%<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: أسباب الأزمة المالية العالمية

هناك عدة أزمات وتختلف الأسباب ، المفسرة لكل أزمة من حيث نوع هذه الأزمات كما تختلف حدتها وتأثيرها و مداها الزمني و رغم أن لكل أزمة خصائصها و أسبابها لا أن هناك عوامل مشتركة في معظم الأزمات إلا و هي :

#### 1- تدفق رؤوس أموال ضمة إلى الداخل :

والتي يرافقها توسع مفرط وسريع في الإقراض دون التأكد من الملاءة الائتمانية للمقترضين، مما يعمل على زيادة حجم القروض المشكوك في تحصيلها لدى البنوك المحلية. وعندها يحدث انخفاض اسمي في قيمة العملة المحلية إزاء العملات القيادية (الأجنبية) ، وهذا ما يؤدي إلى موجة من التدفقات الرأسمالية نحو الخارج

#### 2- نقص الشفافية :

ويقصد بها عدم دقة المعلومات عن أداء الكثير من الشركات والمؤسسات الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بالكشف عن الحجم الحقيقي للاحتياطات الدولية من العملات الأجنبية، مما يؤدي إلى فقدان الثقة وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج .

<sup>1</sup> ليلي عشوب ، الأزمة المالية العالمية و امكانية حلها من خلال البنوك اللاربوية ، شهادة ماجستير ، جامعة تبسة، 2010-2011 ، ص5

3- ضعف الإشراف و الرقابة الحكومية :

مما يؤدي إلى تصاعد الشكوك السياسية حول التزامات الحكومة وقدرتها على القيام بالإصلاحات المناسبة لمواجهة الأزمة

4- وجود خلل في تطبيق السياسات النقدية والمالية الكلية الملائمة:

خاصة إذا تزامن ذلك مع انعدام الشفافية والفساد والتلاعب في البيانات والقوائم المالية في المؤسسات التي تكون المبعث الأولي للاضطراب

5- الانفصام المتزايد بين الاقتصاد العيني و الاقتصاد المالي و النقدي :

أي تدفقات السلع والخدمات وتدفقات النقود والائتمان، حيث أخذت هذه التدفقات الأخيرة تكتسب استقلالية متزايدة منذ النصف الأول من السبعينيات، وقد أصبح هناك انفصام متزايد بين رأس المال المنتج ورأس المال النقدي، أي بين الاقتصاد الحقيقي وما يسمى بالاقتصاد الرمزي. وأصبحت هناك مفاضلة متصاعدة بين استخدام رأس المال في الديون واستخدامه في الإنتاج، وأيضاً بين المضاربة والاستثمار. وهو تطور خطير يكشف عن ازدياد الطابع الطفيلي للرأسمالية المعاصرة<sup>1</sup>

المبحث الثاني : لمحة لأهم الأزمات المالية

وسنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى أهم الأزمات المالية العالمية و إبراز أسباب حدوثهما بالإضافة إلى النتائج المستخلصة لهما و سبل علاج هذه الأزمات المالية العالمية .

<sup>1</sup> المانسيغ رابح امين ، الهندسة المالية و آثارها في الازمة المالية العالمية لسنة 2007، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر 3 ، 2010، ص ص 25-

## المطلب الأول : أزمة الكساد العالمي 1929

وفي هذا المطلب سنتعرف أزمة الكساد العالمي 1929

### الفرع الأول : مفهوم أزمة الكساد العالمي

تعد من أشهر الأزمات المالية التي عرفها العالم في القرن العشرين و أقواها أثرا ، وجذورها تعود إلى اية الحرب العالمية الأولى حيث عرف الاقتصاد الأمريكي انتعاشا كبيرا بين سنوات 1922 - 1929 نتيجة تدهور الاقتصاد الأوروبي من جهة و ازدهار الصناعة الأمريكية بسبب استخدام أساليب التنظيم الصناعي الحديثة ، كما عرف الاقتصاد الأمريكي ارتفاع في المردودية الفلاحية و زيادة حجم الاستهلاك بفعل زيادة و تحسن الدخل الفردي ، رغم هذا الازدهار الاقتصادي فقد عرف الاقتصاد الأمريكي نقاط ضعف هامة منها :

- عدم مسايرة وتيرة الاستهلاك لضخامة الإنتاج

- اعتماد الاقتصاد الأمريكي كثيرا على القروض سواء بالنسبة للإنتاج أو بالنسبة للاستهلاك بسبب التسهيلات

المقدمة من طرف البنوك في هذا المجال

- انتشار المضاربات في البورصة بشكل حاد ، حيث ارتفعت أسعار الأسهم ارتفاعا كبيرا بشكل لا يتناسب مع الزيادة الحقيقية في أرباح الشركات

وفي يوم 24 أكتوبر 1929 و الذي يعرف باسم الخميس الأسود تم طرح 19 مليون سهم للبيع دفعة واحدة فكان

العرض أكبر بكثير من الطلب ، مما أدى إلى هبوط أسعار الأسهم بنسبة 13 بالمئة ، انهارت بذلك بورصة

وولستريت" ، ثم توالى الانهيارات في أسواق المال العالمية لتمتد آثار هذه الأزمة المروعة على الجانب الحقيقي

للاقتصاد الأمريكي و امتدت لبلدان أوروبا الغربية و مستعمراتها على نحو هدد أركان النظام الرأسمالي ليفسح

المجال أمام أفكار اقتصادية جديدة تزعمها المفكر الاقتصادي المشهور " كينز " <sup>1</sup>

<sup>1</sup> محمد عبد الوهاب العزاوي و عبد السلام محمد خميس، الازمات المالية ،دار اثراء للنشر و التوزيع ، 2010، الاردن، ص ص ، 33-34

## الفرع الثاني : أسباب أزمة الكساد العالمي 1929

- التصريحات المتناقضة الصادرة من قبل بعض الصناعيين أمثال المدير العام لشركة "جنرال موتورز" 1928، أو عن رجال سياسة أمثال "كوليدج" رئيس الولايات المتحدة الأمريكية حتى عام 1929، و عن اقتصاديين أمثال "ارفينج فيشل" الذي أكد في خريف 1929 إن أسعار الأسهم بلغت ما بدا سقفا عالميا مستمرا

- وفرة الادخار و سهولة الاقتراض ، لتمويل المشتريات نقدا و المشتريات الحدية ( على أساس هامش الضمان)

- إنشاء الشركات الاستثمارية المتعددة ، التي انتشرت في الولايات المتحدة الأمريكية في فترة (1927-1229)

- تسامح السلطات النقدية الأمريكية ، و ذلك بعدم رغبتها في الوقوف في وجه حركة الارتفاع ، خاصة و ان قيام بنك الاحتياط الفدرالي برفع معدل الخصم من 5 بالمئة الى 6 بالمئة في اوت 1929 يعتبر متأخرا

\* المضاربة الوهمية ، حيث ارتفعت اسعار الاسهم نتيجة الآمال ، و ليس لان توزيعات و ارباح الشركات في ارتفاع ، اي ان الاسعار تتصاعد و تصل الى مستوى لا يقابل ابدأ ارباح الشركات .

\* تراجع اسعار الاسهم في سبتمبر 1929 ، و زاد توتر الاعصاب ، كما يدل على ذلك عدم انتظام التسعير في البورصة ، و قد وجدت التصريحات المتشائمة للاحصاء " بانسون " و رجال الاخبار فيما بعد في التايمز صدى لدى المضاربين المتتبعين لها لأن يبيعوا عند اول بادرة بادرة للهبوط ، لإستعادة اموال الاقتراض و تحقيق الارباح .

\* تجاهل السوق ما نشر بخصوص مؤشرات الإنتاج الصناعي المتواضعة .

\* اتساع تدهور الأسعار نتيجة فشل محاولات تنظيم السوق و عمليات البيع الشاملة من اجل البيع الموقوف و طلبات حد الضمان .

\* زيادة العرض و حدوث المزيد من التدهور في الأسعار ، نتيجة تصفية صفقات الشراء النقدي الجزئي ، و ذلك ببيع الأوراق المالية محل الصفقة ، لعدم توفر السيولة الكافية لدى بعض المتعاملين لزيادة مساهماتهم ، و إن البعض الآخر لم تكن لديهم الثقة في استعادت السوق في توازنه .



\* مع بداية انخفاض الاسعار سارع المضاربون و المستثمرون الذين يرغبون في التغطية الى بيع المزيد من الاسهم على المكشوف ، مما اسهم في المزيد من تدهور الاسعار .

\* الممارسات الغير اخلاقية التي كثر التعامل بها في الصفقات التي تجري على الاوراق المالية طيلة فترة الكساد العظيم ، كالبيع الصوري ، و الشراء بغرض الاحتكار ، و استغلال ثقة العملاء ، الى جانب اتفاقيات التلاعب في اسعار الاوراق المالية ، و التي اسهمت بدور فعال في تعميق الازمة <sup>1</sup>.

### الفرع الثالث : النتائج المستخلصة عن أزمة الكساد الكبير 1929:

كانت النتائج المترتبة عن أعظم أزمة في التاريخ الاقتصادي كما يلي :

- امتدت آثار هذه الأزمة إلى خارج الولايات المتحدة الأمريكية لتضرب العديد من دول أوروبا الغربية على نحو يهدد أركان النظام الرأسمالي

- فقدان شرعية القروض الأساسية للنظام الاقتصادي الكلاسيكي الحر والمعروف وفق مقولة "دبه يعمل اتركه يمر" "وسقوط النظرية الكلاسيكية التي كانت تقوم على وجود يد خفية توفق بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة والعمل على إحداث التوازن التلقائي في النشاط الاقتصادي دون تدخل من جانب الدولة

- قيام العديد من الاقتصاديين في الغرب بالبحث عن حلول لمشكلات الاقتصاد الحر؛

- أكدت النظرية الكينزية على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لإعادة التوازن الاقتصادي وتحقيق التشغيل التام .

فأزمة 1929 تعتبر اكبر أزمة عرفها التاريخ الاقتصادي، محتلة مكانة كبيرة في الاقتصاديات الدولية بدليل دراساتها والاقتراد بها إلى غاية يومنا هذا، فبسببها قامت المدرسة الكينزية، وجاءت بمبدأ كدّبت به افتراض استحالة حدوث الأزمات المالية الذي نصت عليه المدرسة الكلاسيكية مبرهنا كينز صحة انتقاده بحدوث أزمة <sup>2</sup>1929

<sup>1</sup> نادية العقون ، مرجع سابق ، ص ص ، 89-90

<sup>2</sup> كرامة مروة، انعكاسات الازمة المالية العالمية على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة (2000-2010)، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، 2011-2012، ص88

## المطلب الثاني : أزمة جنوب شرق آسيا

وفي هذا المطلب سنتطرق الى أزمة جنوب شرق آسيا

### الفرع الاول : مفهوم أزمة جنوب شرق آسيا

أطلق صندوق النقد الدولي اسمَ المعجزة الآسيويةً على دول جنوب شرق آسيا سنة 1993 بعد النمو الكبير الذي عرفته، بفضل ازدهار القطاع الإنتاجي والسياسة المتبعة المتمثلة في استيراد المواد الخام وتوجيهها نحو القطاع الإنتاجي ذي الوفرة في عنصر اليد العاملة، كما حققت نموا في الاقتصاد العيني والنقدي وبلغت مشاركة هذه الدول نسبة معتبرة في التجارة الدولية، حيث تجاوزت قيمة صادراتها إلى إجمالي الصادرات العالمية 6.1 بالمئة سنة 1995 ، بينما بلغ إجمالي الواردات 6.6% سنة 1995<sup>1</sup>.

وتوسعت عمليات الاقتصاد النقدي وتجاوزت عمليات الاقتصاد العيني من زيادة الطلب على العملة الوطنية، وارتفاع معدل منح القروض لرجال الأعمال بالعملة المحلية وزادت التدفقات النقدية المالية، وعمليات الإقراض المحلي دون ضوابط و ضمانات حقيقية مما أدى إلى تزايد حجم الديون المشكوك في تحصيلها أو الديون المعدومة، وعرض شركات التمويل لأزمات مالية ، كما عرف ميزان مدفوعات هذه البلدان عجزا، حيث ارتفع عجز الميزان التجاري خلال فترة 1990-1996 .

ونظرا لعدم كفاية الادّخار، لجأت هذه البلدان إلى رؤوس الأموال الخارجية، وبلغت رؤوس الأموال المستثمرة سنة 1995 وفق صندوق النقد الدولي 74 مليار دولار ( في الخمس بلدان الأكثر تضررا من الأزمة فيما بعد : تايلاند ، اندونيسيا ، ماليزيا ، فلبين ، كوريا ) ، حيث مولت أغلب القروض البنكية، واعتبرت هذه المديونية قصيرة الأجل بالعملة الصعبة ( 60% بالدولار، 40% من الين الياباني ) الخطر الأول الذي أثقل نمو هذه الاقتصاديات .

يمكن الحديث عن الآثار العكسية للحركات الدولية لرؤوس الأموال، فعوض تمويلها للعجز الجاري، طغى عليها طابع المضاربة وأصبحت السبب في تدهور الأرصدة الجارية، وهكذا ساعدت كل هذه العوامل في نشوء الأزمة، من زيادة الاقتراض الداخلي، الإفراط في الاستثمار العقاري وانفجار المديونية الداخلية

<sup>1</sup> ابراهيم عبد العزيز النجار ، الأزمة المالية و اصلاح النظام النقدي المالي العالمي ، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009، ص 34

قصيرة الأجل وبالعملة الصعبة، فضلا عن المشاكل الهيكلية لهذه البلدان من ضعف في الضبط التحذيري ( ما عدا سنغافورة ، هونج كونج، تايوان ) ،التقييم السيء لمردودية المشاريع ، و تمويل العجز الجاري عن طريق رؤوس الاموال قصيرة الاجل و غير المستقرة<sup>1</sup>

### الفرع الثاني : اسباب حدوث ازمة شرق آسيا

يمكن حصر اهم اسباب ازمة جنوب شرق آسيا في النقاط التالية :

- ثبات سعر الصرف في هذه البلدان اعطى احساسا زائفا بالامان
- إبرام عقود ديون ضخمة مقومة بالدولار
- اتساع عجز الحساب الجاري
- ضعف الصادرات نتيجة لارتفاع قيمة الدولار مقابل الين الياباني و خفض الصين لعملتها عام 1994
- التدفقات الضخمة لرؤوس الاموال الى الداخل
- تدني الارباح في اسواق الاسهم
- رفع سعر الفائدة لوقف التحويل من العملة الوطنية الى عملات اجنبية خاصة الدولار الامريكي ، و لتشجيع المستثمرين الحائزين للدولار لتحويل ما لديهم الى العملات الوطنية . فارتفعت اسعار الفائدة الى 25 بالمئة في تايلاند، و 35 بالمئة في كوريا ، و ظلت كذلك لعدة ايام ، مما اضطر المستثمرين في هذه الاسواق الى التخلي عن الاوراق المالية لايداع قيمتها في المصارف للاستفادة من الفائدة المرتفعة ، فزاد المعروض من الاوراق مع قلة طلبات الشراء، فانخفضت اسعار الاسهم بنسبة 25% - 50% من الاسعار السوقية .<sup>2</sup>
- كثافة حركة رؤوس الأموال والتي كانت اكبر من قدرة المؤسسات المالية والإقتصادية في هذه الدول على التحكم وإستثمار هذه الأموال بما يتلاءم وصالح إقتصاداتها حيث أدى تدفق الأموال الى جنوب شرق آسيا

<sup>1</sup> بهية بوكروخ ،الازمة المالية و الاقتصادية العالمية و دراسة تحليلية لاسباب و تداعيات و الحلول (2007-2008)، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3 ، 2010، ص ص، 30-31

<sup>2</sup> د.محمد عبد الوهاب العزاوي ، مرجع سابق ، ص ص، 25-26

الى ارتفاع معدلات الإستثمار بشكل كبير، وصل في بعضها الى حوالي 40 % من الناتج المحلي الإجمالي مما أدى الى التساهل في منح الإئتمان دون ضوابط، وفقدان القدرة على تقييم المخاطر، وتوظيف هذه الأموال في مشروعات ليست كلها مجدية .

- تزايد عجزفي ميزان المدفوعات لأسباب عديدة، منها إرتفاع أسعار صرف عملات تلك الدول نظرا لإرتباطها بعلاقة ثابتة بالدولار الذي إرتفع سعر صرفه مقابل العملات الأخرى<sup>1</sup>

### الفرع الثالث : النتائج المستخلصة لأزمة جنوب شرق آسيا

اثارت الازمة المالية الاسيوية عددا من النتائج و القضايا لصانعي القرار السياسي و لخبراء الاقتصاد و المال على حد سواء ، فإن حاولنا استخلاص اهم نتائج هذه الازمة ، نجد انّ مسببات هذه الاوضاع تبدو متمثلة في جوانب ضعف ينبغي تجنبها او على الاقل اعطائها الاهتمام اللازم ضمن البرامج الاصلاحية ، و - تعتبر الاسواق المالية سلاحا ذا حدين ، احدهما يتمثل في اهميته للتنمية من خلال تسهيل انتقال رؤوس الاموال و من تشجيع و جذب الاستثمارات ، و الآخر يتمثل في الحاق الضرر بالتنمية من خلال المضاربة و حركات رؤوس الاموال الساخنة .

- لا يمكن للاسواق المالية ان تصحّ نفسها بنفسها الاّ عندما تكون الانحرافات بين العرض و الطلب ضئيلة ، اماّ عندما تكون هذه الانحرافات بين العرض و الطلب ضئيلة ، اماّ عندما تكون هذه الانحرافات كبيرة جداً ، فإنّ آليات السوق تعجز عن احداث التصحيح ، و اذا ترك لها المجال كي تعمل على هواها فإنّها تقود على الى نتائج كارثية ، و لا مناص في مثل هذه الحالات في تدخل قوة من خارج السوق لاستعادة التوازن ممثلة بالحكومات و صندوق النقد الدولي كما حدث مع دول جنوب شرق اسيا .

- ضرورة اعطاء الاهتمام المبكر بتصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية قبل فترة من اندلاع الازمات ، و هو ما لم يحدث في تايلاندا بالرغم من التحذيرات المتكررة في هذا الصدد

- لقد تجلّمن هذه الازمة صعوبة تجديد الثقة لدى الجمهور ، و هو ما يستدعي بالضرورة التزاما صارما

<sup>1</sup> عماد صالح سلام، إدارة الأزمات في بورصات الأوراق المالية والعربية والعالمية والتنمية المتواصلة، شركة ابو ظبي للطبع والنشر، 2002، ص 319-322.

بإجراء الإصلاحات الاقتصادية حتى و ان تطلب بعض النتائج المؤلمة ، كذلك ان المسألة تستدعي من الجميع الإلتزام بتقديم المعلومات الدقيقة و الشاملة ، و التي تمكن الاسواق من تقييم المدى الذي تطاله مشكلاتها الداخلية و جدية الجهود لتصحيحها ، و بالتالي يقود ذلك الى التقليل من عدم الثقة و التي تحتاج الى وقت طويل لإسترجاعها من جديد<sup>1</sup>

### المطلب الثالث : أزمة المكسيك

سنتعرف في هذا المطلب على الأزمة المكسيكية

### الفرع الأول : مفهوم أزمة المكسيك

لقد ظهر السوق المالي المكسيكي في الحقبة الزمنية التي سبقت الازمة كفرصة استثمار مثالية للاجانب، نتيجة ارتفاع اسعار الفائدة ، و الناجم عن الإصلاحات الاقتصادية الشاملة بالدول ، وتمثلت اهم هذه الإصلاحات في خصخصة المؤسسات ، و رفع القيود عن التجارة الخارجية ، اضافة الى اصلاحات اخرى في السياسة المالية . و اقضى الوضع الى الاندفاع في رؤوس الاموال الاجبية في شراء العقارات و القيم المنقولة ، مما خلق عجزا في ميزان المدفوعات المكسيكي ، و نظرا لإستقرار العمة المكسيكية بسبب ارتباطها بعملة اخرى ، توسع الائتمان المصرفي ، مع تواصل العجز في ميزان المدفوعات المكسيكي ، و حينها بدا التوقع بحدوث ازمة مالية ، و نتيجة لهذه المؤشرات ، اضطرت الحكومة الى رفع اسعار الفائدة لدعم العملة ، لكن بمجرد تعويم العملة ، انخفضت قيمتها ، و تباطئ التوسع الائتماني نتيجة لارتفاع اسعار الفائدة . مما ادى الى انفجار ازمة مالية لم يسبق لها مثل في المكسيك ، زاد من حدتها عبئ ديون ضخمة تطلبت اعادة هيكلة عاجلة كعنصر اساس لحل الازمة .

و بالتالي ، فقد كانت الازمة المالية فيحدث دولة المكسيك ناتجة عن دخول رؤوس الاموال الاجنبية بغزارة ، و استخدامها في الاستثمار قصير الاجل ، وهو ما يعطيها الفرصة للتلاعب بالاقتصاد الوطني بالانهيار ، اما اذا تم توجيه هذه الاموال للاستثمارات طويلة الاجل ، فإنه سيكون من المستحيل سحبها من السوق بشكل

<sup>1</sup> د.سلطة اسماء، دور صندوق النقد الدولي في معالجة الازمات المالية و تحقيق الاستقرار المالي ، الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية ، عدد 5 ، 2014، ص ص ، 165-166.

مفاجئ ، و بالتالي لن يكون هناك مجال لوقوع هذه الآثار المدمرة للإقتصاد الوطني<sup>1</sup>

### الفرع الثاني : أسباب حدوث أزمة المكسيك

هناك مجموعة من الأسباب للأزمة المكسيكية التي وقعت في المكسيك عام 1994، حيث سنوضح اهم الأسباب:

- تقييم العملة الوطنية بأعلى من قيمتها الحقيقية، وإخفاء العجز في حساب العمليات الجارية، الناتج عن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية .

- الارتفاع الكبير في الاستهلاك وفي استيراد السلع التي يعتقد أن أسعارها سوف ترتفع فيما بعد وهذا الارتفاع ناتج عن المغالاة في تقييم العملة المكسيكية "البيزو".

- بعد ارتفاع سعر الفائدة وإدارة الدين الحكومي قصير الأجل والتوسع في الائتمان الممنوح للجهاز المصرفي، أصبح من أهم الأسباب المؤدية لحدوث أزمة المكسيك، والذي دفع الحكومة إلى انتهاج سياسة نقدية متشددة وتوسيع مجال التدفق في سعر الصرف، هو المحافظة على استقرار العملة

- ن تقلبات سعر الصرف والاضطرابات المالية المتتالية نتجت عنها آثار سلبية على الاقتصاد المكسيكي، حيث انخفضت قيمة العملة المكسيكية (بيزو) ب 40 بالمئة من قيمتها في منتصف ديسمبر 1994 و يرجع ذلك في الانخفاضات المتتالية في الاستثمارات الغير مباشرة ، وكذا قرار الحكومة بتعويم "البيزو" وتخليها عن إدارة نظام سعر الصرف<sup>2</sup>

### الفرع الثالث : النتائج المستخلصة

من اهم النتائج المستخلصة لأزمة المكسيك :

- سارت 2.4 مليون فرصة عمل خلال نصف عام ، مما أدى إلى تضاعف البطالة

- إفلاس 60 ألف شركة بناء

<sup>1</sup> محمد عبد الوهاب العزاوي و عبد السلام محمد خميس، مرجع سابق، ص.ص، 23-24

<sup>2</sup> المانسيب رايح امين ، مرجع سابق ، ص74.

- تقلص الناتج الاجمالي بما نسبته 10 بالمئة
- ارتفاع معدل التضخم الى 35 بالمئة في الوقت الذي تقلص فيه الاستهلاك الخاص بحوالي 12 بالمئة
- انخفاض الرقابة على على الصرف الاجنبي .
- ان مخاطر اعتماد المكسيك المفرط على التدفق المتقلب لرأس المال القصير الأمد من اجل تحويل العجز المالي لا يمكن علاجه اذ لا يمكن ان يكون تدفق راس المال المخاطر بديلا عن المدخرات الحالية بل يجب ان يكون مكتملا .
- استطاعت المكسيك مواجهة سعر الصرف بفضل تدخل صندوق النقد الدولي مع الولايات المتحدة الامريكية ، لانه عضو في الناftا
- تسرعت المكسيك في اطلاق حرية تحويل العملات و فتح اسواق المال لجذب الاستثمار الاجنبي
- كانت نصائح الصندوق بإلغاء قيود تحويل العملة و تطبيق التقويم سيئا في حدوث الازمة .
- قرار تخفيض سعر العملة الوطنية يعني زيادة المخاطر بالاحتياطات من العملات الاجنبية لدى البنك المركزي<sup>1</sup>.

## المطلب الرابع : سبل علاج الأزمات المالية<sup>2</sup>

وفي كل مرة تظهر الأزمة المالية بخصائص متميزة وتتطلب إجراءات مختلفة لعلاجها، كما تفرض على متخذي القرار التحرك بسرعة للحيلولة دون توسعها وتعمقها. ومن بين السياسات العلاجية مايلي:

يمكن للحكومة أن تبيع احتياطات الصرف الأجنبي لمساعدة البنوك والشركات لحماية أنفسها من مخاطر الصرف الأجنبي في محاولة لمنع حدوث أزمة القطاع الصحي. ولكنها بذلك بأن ينتهي بها الأمر إلى احتياطات غير كافية لتغطية ديونها قصيرة الأجل بالعملة الأجنبية، وخاصة في حالة محاولتها حماية سعر صرف مبالغ في تقدير قيمته، كما يتوجب عليها عدم تشجيع الشركات الخاصة على تحمل المزيد من الديون بالعملة الأجنبية حتى لو كانت الميزانية الحكومية قوية بما فيه الكفاية لجعل نشوب أزمة أمرا غير مرجح.

<sup>1</sup> دبار حمزة، إنعكاسات الأزمة المالية على الأمن الغذائي في الوطن العربي، دراسة تحليلية وفق نموذج SWot، منكرة ماجستير، 2012، ص16.

<sup>2</sup> نادية العقون (مرجع سابق) ، ص.ص 298.299.

قد يتعين على الحكومة أيضا أن تختار بين رفع أسعار الفائدة لوقف تدفقات رأس المال إلى الخارج ووقف تراجع قيمة العملة، والبقاء على ثبات أسعار الفائدة للحفاظ على مستوى النشاط الاقتصادي. ويتطلب الأمر عادة أن يحقق المسئولون التوازن بين التقييد النقدي وتصحيح سعر الصرف.

كما يمكن الحصول على تمويل خارجي من أجل التصدي لأزمة وشيكة الحدوث أو منع خروج أزمة قد حدثت بالفعل عن نطاق السيطرة عليها. فالحصول على التمويل في المراحل المبكرة للأزمة، قبل أن تمتد الصعوبات في قطاع واحد إلى قطاعات أخرى، يمكن أن يمنع انتشار فقدان الثقة، وتجنب موجة من الطلب على الأصول الخارجية، والحاجة إلى تمويل خارجي أكبر مما يمكن أن يلبيه القطاع الرسمي.

وبما أن أغلب الآزمات المالية تنتهي بتحولها إلى أزمة اقتصادية، يمكن حصر أهم الإجراءات والسياسات التي يمكن أن تتخذ لمعالجة الآزمات المالية وأثارها الركودية على الاقتصاد، والتي تم استنباطها من جملة الإجراءات التي تم إتباعها لاحتواء الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية فيما يلي:

**الإجراءات ذات الطابع النقدي:** والتي تتمثل في الإجراءات التي تتضمنها السياسة النقدية وتوفير السيولة في الاقتصاد، بما يضمن معالجة شح السيولة الناجم عن الأزمة وزيادة المعروض النقدي، والإئتمان المصرفي والتوسع فيه، وهو الأمر الذي يصعب تحقيقه إذا كانت البنوك هي جزء مهم من الأزمة والتي ينبغي أن يقدم لها ما يمكنها من تجاوز الأزمة. فالأزمة في حد ذاتها تفرض على البنوك عدم التوسع في الإئتمان وفرض شروط أكبر على منحه وضمان تسديده، كما أنه ونتيجة للكساد ينقص الطلب على الاقتراض نتيجة إفلاس وخسائر المشروعات، وهو ما يضعف من فعالية السياسة النقدية في معالجة الآزمات المالية والاقتصادية، لقد كانت سياسة مصيدة السيولة الكينزية أحد الحلول الإستعجالية والخيارات المطبقة من خلال التأثير على كل من أسعار الأوراق المالية والطلب الكلي. فعندما يكون الاقتصاد ضمن المجال الكينزي (فخ السيولة) فإن أسعار الأوراق المالية ترتفع نتيجة لإنخفاض معدلات الفائدة (بسبب العلاقة العكسية بين معدلات الفائدة وأسعار السندات)، إضافة إلى تأثيرات قانون العرض والطلب.

فبانخفاض أسعار الفائدة يوجه الأفراد مدخراتهم للإستثمار في حافظة أوراق السوق المالية (سندات، أسهم، مشتقات مالية..). ... التبريح من عائد أكبر من أسعار الفائدة في السوق النقدي، وبذلك يرتفع الطلب على الأوراق المالية، مما يؤدي إلى تعميق ارتفاع أسعارها. وبذلك يعتبر هذا الارتفاع حل مبدئي لإنعاش قيم أسهم وسندات الرهون العقارية المنهارة جزاء الأزمة.



كما تعتبر السياسة سالفه الذكر محاولة للحيلولة دون وقوع الاقصاديات المختلفة ضمن حالة الركود، من خلال رفع الكتلة النقدية ورفع حجم الاستثمار، فبانخفاض سعر الفائدة، وعندما يصل تحديدا نسبة 0% (اقتصاد بلا سعر الفائدة)، يتم توسيع حجم الائتمان المصرفي بشكل أكبر، وبمعدلات فائدة إقراض منخفضة، مما يعزز ويرفع من قيمة الاستثمار، وهو ما يعظم من حجم الطلب الكلي.

**الإجراءات ذات الطابع المالي:** بالارتكاز على سياسة مالية داعمة تتبعها الدولة والتي تحقق من خلاله توفير سيولة أكبر في الاقتصاد، وبالتالي تقديم المساعدة المالية للجهات التي تأثرت سلبا بالأزمة وتعزيز النشاط الاقتصادي.

**الإجراءات ذات الطابع الحقيقي:** والتي تتمثل في تقديم الدعم والعون اللازم للمشروعات الاقتصادية من أجل تحفيزها على القيام بنشاطاتها، وتجاوز المشاكل التي اعترضتها أثناء الأزمة.

**الإجراءات ذات الطابع الدولي:** التي يمكن أن تتم بإيجاد مؤسسات فاعلة وقادرة تتمتع بصلاحيات تمكنها من إدارة النظام المالي الدولي وتلافي الأزمات المالية المرتبطة بالعولمة الاقتصادية عن طريق تولي مهمات الإشراف والتنظيم والرقابة بوضع قواعد منظمة لعمل المؤسسات والأسواق المالية والنقدية تسمح بالحد من حدوث الأزمات وتقديم القروض في حالة حصولها من أجل الحد من توسعها وإيقاف الذعر المالي الذي يرافقه والتقليل من آثارها ومن نتائجها السلبية.

خلاصة الفصل :

يمكن ان نستخلص في هذا الفصل بأنّ الأزمات الماليّة هي اضطرابات قد تأثّر على النظام المالي والأسواق الماليّة، حيث تضعف قدرتها على العمل بكفاءة، وهي حالة من عدم الاستقرار التي تمس المصارف، العملات، اسواق المال وسعر الصرف.

حيث نرى بأنّ هناك عدة اجراءات في سبل علاج الأزمات الماليّة العالميّة وبما أن أغلبها تنتهي بتحولها إلى أزمة اقتصادية فيمكن معالجتها الماليّة وأثارها الركودية على الاقتصاد وتتمثّل هذه الإجراءات في: الإجراءات ذات الطابع النقدي، الإجراءات ذات الطابع المالي، وذات الطابع الحقيقي وذات الطابع الدولي . وللخروج من هذه الأزمة كانت هنالك بعض الحلول المقترحة كبيع الحكومة احتياطات الصرف الأجنبي لمساعدة البنوك والشركات لحماية أنفسها من مخاطر الصرف الأجنبي إضافة إلى الدعوة لضبط الرقابة على مختلف العمليات الماليّة .

الفصل الثاني: الجانب النظري

التجارة الدولية

### تمهيد :

إن التجارة الدولية تعتبر ركيزة من الركائز الأساسية التي يعتمد عليها التطور الاقتصادي، حيث لها دور مهم وفعال في اقتصاديات دول العالم وخاصة اقتصاديات الدول النامية والتي تتميز بضعف الادخار وازدياد الحاجة إلى الاستيراد، وأصبحت تشكل أحد الأدوات الأساسية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في تلك الدول.

حيث تعتبر التجارة الدولية الناقل الأول للأزمات المالية بينما تنتقل الأزمة من بلد إلى آخر عن طريق التجارة الدولية ( الصادرات والواردات)، حيث يؤثر اقتصاد دولة من الدول على اقتصاد دول عدة وهذا نتيجة للتبادلات التجارية.

فبرغم أن الرأسمالية حررت عوامل الإنتاج إلا أنها ساهمت في ظهور أزمات هيكلية، ومن هذا السياق سنقوم في هذا الفصل أن نتعرف على كل ما يتعلق على التجارة الدولية حيث قسمنا هذا الفصل الى مبحثين كالآتي :

المبحث الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للتجارة الدولية

مفاهيم حول التجارة الدولية

أهمية التجارة الدولية

الفرق بين التجارة الدولية و التجارة الداخلية

المبحث الثاني: نظريات التجارة الدولية في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي و النيوكلاسيكي

نظريات التجارة الدولية في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي

نظريات التجارة الدولية في الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي

علاقة الأزمات المالية بالتجارة الدولية

## المبحث الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للتجارة الدولية

سنقوم بعرض هذا المبحث الإطار النظري وال مفاهيمي للتجارة الدولية حيث قسّمناه إلى أربع مطالب، سنعالج في المطلب الأول مفاهيم أساسية حول التجارة الدولية (تعريف التجارة الدولية، مزايا التجارة الدولية)، بينما نتطرق في المطلب الثاني إلى قيام التجارة الدولية (أسبابها، أسسها)، أما بالنسبة للمطلب الثالث سنتطرق إلى أهمية التجارة الدولية، بينما في المطلب الرابع سنخصّصه للفروق بين التجارة الدولية و التجارة الداخلية.

### المطلب الأول: مفاهيم حول التجارة الدولية

سنبيّن في هذا المطلب مفهوم التجارة الدولية ومزاياها وأسباب قيامها وأسسها

### الفرع الأول: تعريف التجارة الدولية

تقع حركة التبادل التجاري الدولي ضمن نظام من العلاقات التبادلية ادولية حيث يتصف بالشمولية، يطلق عليه بمصطلح العلاقات الإقتصادية الدولية، والتي تعبّر بصورتها العمومية عن دراسة جميع أوجه النشاط الإقتصادي، الذي يقوم بين الدول، التي تخضع لأنظمة سياسية وإجتماعية وثقافية تختلف عن بعضها البعض وتشمل هذه العلاقات حركة الهجر الدولية (تنقل الأشخاص)، وحركة السلع والخدمات، ورؤوس الأموال والإستثمارات، وهي ما تعرف اصطلاحا بالمعاملات الإقتصادية الدولية.<sup>1</sup>

حيث نقول بأنّ التجارة الدولية هي الجزء المكون الرئيسي للعلاقات الاقتصادية الدولية والشكل التقليدي الأقدم والأكثر تطورا لهذه العلاقات هذا ما أعطاه عدة تعاريف نذكرها في مايلي:

التجارة الدولية (بالانجليزية: international Trade) هي تبادل السلع والخدمات عبر الحدود والمناطق المختلفة، وتشكل حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي لمتلف البلدان.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> د.جاسم محمد، التجارة الدولية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص8.

<sup>2</sup> شيخي حفيضة، ترشيد السياسات التجارية من اجل الاندماج الايجابي للجزائر للاقتصاد العالمي "المنظمة العالمية للتجارة"، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، 2011، 2012، ص10.

هي مجموعة من المعاملات الاقتصادية الدولية التي تشمل على السلع والخدمات المختلفة وعناصر الإنتاج من عمالة وحركة رؤوس الأعمال والتكنولوجيا التي تعبر الحدود الإقليمية للدول المختلفة في العالم<sup>1</sup>

و يمكن أيضا تعريف التجارة الدولية على أنها "أحد فروع علم الاقتصاد تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة"<sup>2</sup>.

و من التعاريف السابقة يمكن القول بأن: التجارة الدولية هي تبادل السلع والخدمات عبر الحدود والمناطق المختلفة، وتشكل حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في مختلف البلدان، حيث تختلف عن التجارة المحليّة التي تتم كليّة داخل البلد الواحد، وتسمّى التجارة الدوليّة أحيانا بالتجارة العالمية أو التجارة الخارجيّة .

### الفرع الثاني: مزايا التجارة الدولية:3

هناك العديد من المزايا للتجارة الدولية نتطرق إلى أهمها :

تستطيع الدولة أن تتخلص من فائض الإنتاج في السوق الخارجية، وذلك بتصديره وبيعه في الخارج بثمن أعلى من ذلك الذي يمكن البيع به في السوق المحلية

إن التسويق في الخارج- إذا ما تحققت إمكانياته -يمكن للدولة من التوسع في الإنتاج فتستفيد من الوفرة الإنتاجي، وبخاصة في شكل انخفاض التكلفة النسبية، مع ما يعينه التوسع في الإنتاج من زيادة في تشغيل الموارد البشرية وغيره

تستطيع الدولة أن تستورد سلعا يستحيل عليها إنتاجا، أو لا يستطيع إنتاجها إلا بتكلفة عالية وكثيرا ما تمر بعض الدول بظروف حرجة أو أزمات طارئة يتعذر فيها المنتجين أو تصيبه خسائر كبيرة- الحروب أو

<sup>1</sup> عبدالمطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي و كلي للمبادئ، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص374.

<sup>2</sup> عبد الرحمان روايح، حركة التجارة الدولية في اطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة، مذكرة الماجستير، جامعة بسكرة، 2012-2013، ص 90.

<sup>3</sup> محمد السانوسي محمد شحاتة، التجارة الدولية في ضوء الفقه الاسلامي و اتفاقيات الجات دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2007، ص ص ، 50-51.

(الكوارث الطبيعية...)

إن التبادل التجاري بين الدول يعمل على انتشار الأفكار والآراء والثقافات فيسهل التعارف والتقارب بين الدول وتقل احتمالات التوتر

إن التجارة الدولية تمكننا من توسيع أنماطنا الاستهلاكية، وكثيرا ما يتحسن المستوى المعيشي نتيجة استيراد سلع لم يكن لها وجود محليا- وهذا هو الحال بالنسبة لكثير من المبتكرات والسلع الحضرية

إن وجود فرصة التبادل التجاري العالمي تمكن الدولة من التخصص في إنتاج السلع التي تتميز فيها بميزة عالية، وتستورد حاجاتها من السلع الأخرى من المناطق المتخصصة في إنتاجها، ويمكن توريدها بتكلفة منخفضة نسبيا.

يعتقد الكثيرون أن التجارة الدولية من العوامل التي تساعد على استقرار العلاقات السياسية الدولية وانتشار السلام، لأن ارتباط الدول والشعوب اقتصاديا يجعلها تقاربا وميلا إلى تجنب ويلات الحرب وآثارها السيئة على اقتصاديات الدول التي تخوضها.

### المطلب الثاني : قيام التجارة الدولية

إن تفسير قيام التجارة الدولية يعود إلى السبب الرئيسي المتمثل في جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يعرف بالندرة النسبية، وذلك بسبب محدودية الموارد الاقتصادية قياسا بالاستخدامات المختلفة لها في إشباع الحاجات الإنسانية المتجددة والمتزايدة والمتداخلة إلى جانب ضرورة استخدام هذه الموارد بشكل أمثل، حيث سنوضح في هذا المطلب أسباب قيام التجارة الدولية وأسسها

### الفرع الأول: أسباب قيام التجارة الدولية<sup>1</sup>

ويمكن تلخيص أهم أسباب قيام التجارة الدولية في النقاط التالية:

التوزيع غير المتكافئ لعناصر الإنتاج بين دول العالم مما ينتج عنه عد قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء

<sup>1</sup> سهيلة مصطفى ، الاستثمار الفلاحي و اثره على حركة التجارة الخارجية للمواد الغذائية الاساسية في دول شمال افريقيا ، مذكرة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2017، ص ص ، 62-63.

الذاتي من السلع المنتجة محليا.

تفاوت تكاليف عوامل الإنتاج والأسعار المحلية لكل دولة مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج للسلعة، وذلك من خلال تحقيق وفورات الحجم مقارنة بارتفاع تكاليف إنتاج نفس السلعة في دول أخرى.

اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج بين الدول مما ينتج عنه تفاوت الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، حيث تتصف الظروف الإنتاجية بالكفاءة العالية في ظل ارتفاع مستويات التكنولوجيا.

لفائض في الإنتاج المحلي الذي يتطلب البحث عن أسواق خارجية لتسويقه.

السعي إلى زيادة الدخل الوطني اعتمادا على الدخل المحقق من التجارة الخارجية

اختلاف الأذواق الناتج عن التفضيل النوعي للسلعة ذات مواصفات الجودة العالمية.

تحقيق النفوذ السياسي من خلال الندرة النسبية للسلعة المنتجة والمتاجر بها عالميا.

وإضافة للأسباب السابقة فإن التجارة الدولية تعد من أهم القطاعات الحيوية في الاقتصاد، حيث

تعتبر مؤشر جوهري لقدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية، لأنها تعكس إمكانياتها المكتسبة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

### الفرع الثاني: أسس قيام التجارة الدولية

ونذكر فيما يلي: أهم أسس قيام التجارة الدولية:

**اختلاف العوامل الجغرافية للدول:** ويرجع هذا الاختلاف بدوره إلى عدة أسباب أهمها الموقع الجغرافي والمناخ

والموارد الطبيعية، وغالبا ما يؤثر الموقع الجغرافي بدوره على المناخ والموارد الطبيعية

**اختلاف العوامل الاقتصادية:** ويقصد بالعوامل الاقتصادية الموارد البشرية، ورؤوس الأموال وتكاليف الإنتاج،

وهي تختلف بدورها من مكان لآخر ومن دولة لأخرى.

**اختلاف العوامل التكنولوجية:** التكنولوجيا في أبسط معانيها هي فن الإنتاج، أي الأساليب والوسائل

المستخدمة في عمليات الإنتاج. أما التقدم التكنولوجي، فيتمثل في تطوير هذه الوسائل والأساليب مما يؤدي

إلى خفض تكلفة الإنتاج وتحسين نوعية المنتجات. ويمثل التقدم التكنولوجي الحلقة الحاسمة في تحديد القوة

الاقتصادية لأي دولة.. وتوجد ثلاثة معايير أساسية للحكم على القوة العلمية والتكنولوجية وتحديد صادراتها



التكنولوجية. (ب) الإنفاق على البحث والتطوير العلميين. (ج) إنتاجية العمالة في كافة قطاعات الاقتصاد في الدولة، بالإضافة إلى بعض العناصر الأخرى مثل أعداد ونسبة خريجي التعليم العالي من فئتهم العمرية وغيره من العناصر الأقل أهمية المعبرة عن القوة العلمية والتكنولوجية لأي دولة<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: أهمية التجارة الدولية

إن التجارة الدولية تلعب دورا مميزا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويمكن حصر أهمية التجارة الدولية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من خلال الحالات التالية:

**المجال الاقتصادي:** يمكن إبراز أهمية التجارة الدولية في الحياة الاقتصادية من خلال مايلي :

نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية و التطور التقني الحاصل وهذا لبناء اقتصاديات قوية و تعزيز عملية التنمية الشاملة.

تحقيق التوازنات السوقية المحلية وهذا من خلال التوازن بث كميات العرض والطلب.

تشجيع الصادرات وهذا ما يؤدي إلى الحصول على مكاسب في صورة رأس مال أجنبي وبالتالي زيادة الاستثمار.

تعتبر مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية.

تعتبر التجارة الخارجية منفذا لتصريف الفائض الإنتاجي عن السوق المحلية وهذا ما يساهم في رفع رصيد الميزانية من الصرف الأجنبي.

توفير العديد من المنتجات الاستهلاكية للمستهلك المحلي بأقل تكلفة وهذا نتيجة لمبدأ التخصص الدولي وتقسيم العمل<sup>2</sup>

**المجال الاجتماعي:** تكمن أهمية التجارة الدولية في المجال الاجتماعي في بريق مايلي :

توسيع قاعدة الاختيار فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار وهذا ما يؤدي إلى زيادة رفاهية الأفراد

<sup>1</sup> صلاح الدين حسين السبيسي، التجارة الدولية و الصيرفة الالكترونية و النظريات و السياسات، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2014، ص 24-25.

<sup>2</sup> خديري عيسى، اثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية في ظل انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير، 2016، ص 5.

والمجتمعات.

تحقيق كافة الرغبات وإشباع الحاجات والارتقاء بالأذواق.

التأثير المتزايد للتجارة الدولية على نمط الحياة اليومية.

بحقيق التغيرات الضرورية في البنية الاجتماعية وهذا نتيجة للتغير في البنية الاقتصادي<sup>1</sup>

ج- المجال السياسي: تسعى التجارة الدولية في المجال السياسي إلى تحقيق ما يلي:

إقامة علاقات ودية مع الدول المتعامل معها

العولمة السياسية من خلال إزالة الحدود وربط المجتمعات باستخدام التكنولوجيات الحديثة ومسالك التجارة الدولية العابرة للحدود وجعل العالم بمثابة قرية كونية.

تعزيز البنية الأساسية الدفاعية وذلك باستيراد أفضل ما توصل إليه التقدم التكنولوجي.

وتكمن الأهمية الأساسية للتجارة الدولية من خلال علاقتها بالتنمية الاقتصادية، وذلك إن الارتفاع في حجم الدخل القومي يؤثر في حجم ونمط التجارة الدولية والعكس ، حيث أن التغيرات في ظروف التجارة الدولية تؤثر في تركيبة الدخل القومي ومستواه وبالتالي في التنمية الاقتصادية للدول<sup>2</sup>

### المطلب الرابع: الفرق بين التجارة الدولية و التجارة الداخلية

هناك العديد في الاختلافات بين التجارة الدولية و التجارة الداخلية بعضها اختلافات شكلية و بعضها حقيقية نذكر منها:

**اختلاف الوحدات السياسية:** تقوم التجارة الداخلية بين أفراد و وحدات تضمهم حدود سياسية واحدة وبالتالي يخضعون لقانون واحد وعادات وتقاليده ونظم تجارية واحدة، في حين أن التجارة الدولية تقوم بين أفراد و وحدات ينتمون لدول مختلفة لكل منها قانونها وتقاليدها ونظمها التجارية<sup>3</sup>

<sup>1</sup> رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، 2000، ص 13.

<sup>2</sup> رعد حسن الصرف، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة ، الجزء الاول ، دار الرضا للنشر و التوزيع ، القاهرة ، مصر ، 2000 ، ص 58.

<sup>3</sup> شخي حفيفة ، مرجع سابق، ص 12

اختلاف في الوحدات النقدية والمصرفية: يتمثل الاختلاف الرئيسي بين التجارة الداخلية والدولية في استخدام العملة الوطنية في التجارة الداخلية، وفي استخدام عملات مختلفة في التجارة الدولية، و هناك أيضا اختلاف في النظم المصرفية سواء بالنسبة لعملية الإصدار أو بالنسبة لعملية الودائع ومنح الائتمان.

الاختلاف في قدرة عوامل الإنتاج على الانتقال: يعتقد الكلاسيكيون أن عوامل الإنتاج قد تنتقل بسهولة نسبية داخل الدولة الواحدة، في حين يصعب حدوث ذلك عبر الحدود السياسية للدولة.

الاختلاف في مجموعة الحواجز الطبيعية والإدارية والسياسية: التي تفصل الأسواق عن بعضها البعض .

الاختلاف في طبيعة المنافسة: فالمنتج الذي يعمل في ظل سوق محلية ذات مرونة طلب معينة، يتبع سياسة إنتاجية وتسويقية تتفق مع طبيعة هذا السوق.

الاختلاف في السياسات الاقتصادية والنزاعات الوطنية: لكل دولة سياستها الاقتصادية المتبعة والهادفة إلى تحقيق الأهداف الوطنية ، و الحكومات عادة لا تعطي عوامل الربح و الخسارة الناتجة عن التجارة الداخلية نفس الاهتمام لتلك الناتجة عن التجارة الدولية<sup>1</sup>

### المبحث الثاني : نظريات التجارة الدولية في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي و النيوكلاسيكي

ترجع أولى المحاولات الفعلية لتفسير أسباب قيام التجارة الدولية تفسيراً علمياً إلى المدرسة الكلاسيكية، والتي كانت تنادي بحرية التجارة الدولية، وذلك امتداداً طبيعياً لمبدأ الحرية الاقتصادية، كما بينت هذه المدرسة فوائد التبادل التجاري بين الدول، وحاولت تفسير ثلاثة نقاط؛ النقطة الأولى تتعلق بتحديد ماهية السلع التي تدخل في التجارة الدولية، ومنه التعرف على أسباب قيام التبادل الدولي؛ أما النقطة الثانية فتتعلق بتحديد نسب التبادل بين تلك السلع التي تستقر في التجارة الدولية، أي تحديد النفع من قيام التبادل الدولي بالنسبة لكل دولة؛ والنقطة الثالثة والأخيرة تتعلق بكيفية تحقيق التوازن في العلاقات الاقتصادية الدولية إذا ما طرأ ما يخلّ به.

بينما النظرية النيوكلاسيكية كان يفعلها دراسة النقائص الموجودة ضمن النظرية الكلاسيكية حيث كان الدافع

<sup>1</sup> وليد عابي، حماية البيئة و تحرير التجارة الخارجية في اطار المنظمة العالمية للتجارة - دراسة حالة الجزائر - ، اطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2018-2019، ص ص 4-5.

وراء مجموعة من الكتاب إلى إعادة صياغة جوانب متعددة من التحليل الكلاسيكي، وقد أطلق على تحليل هؤلاء الكتّاب بالنظرية النيوكلاسيكية ومن بينهم "هكشر، أولين، ليونتييف"، ومن أبرز الخصائص التي تنادي بها المدرسة النيوكلاسيكية، نجد ضرورة تحرير التحليل الكلاسيكي من القيود المفروضة عليه وعلى نظرية العمل في القيمة، وكذا تطبيق أدوات التحليل المستخدمة في النظرية الاقتصادية وذلك لتحديد أنماط التخصص وتقسيم العمل الدوليين.

### المطلب الأول : نظريات التجارة الدولية في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي

#### أولاً: نظرية النفقات المطلقة "لآدم سميث":<sup>1</sup>

يعتبر "آدم سميث" مؤسس المدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وبالضبط سنة 1776، حيث عالج موضوع التجارة الدولية وهاجم فيه بشدة أنصار المدرسة التجارية فيما يخص نظرتهم للتجارة الخارجية والسياسة التي كانوا يطبقونها في هذا المجال، حيث تتلخص الفكرة العامة لنظرية الميزة المطلقة أو نظرية التكاليف المطلقة "لآدم سميث" في أن ثروة الدولة تقاس بما تنتجه من السلع والخدمات، بحيث تنتج منها أكثر مما تحتاجه يعتبر "آدم سميث" مؤسس المدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وبالضبط سنة 1776 في مؤلفه الشهير "البحث في طبيعة وأسباب ثراء الأمم"، حيث عالج موضوع التجارة الدولية وهاجم فيه بشدة أنصار المدرسة التجارية فيما يخص نظرتهم للتجارة الخارجية والسياسة التي كانوا يطبقونها في هذا المجال، حيث تتلخص الفكرة العامة لنظرية الميزة المطلقة أو نظرية التكاليف المطلقة "لآدم سميث" في أن ثروة الدولة تقاس بما تنتجه من السلع والخدمات، بحيث تنتج منها أكثر مما تحتاجه لإشباع حاجاتها الداخلية، وتقوم بمبادلة الفائض مع العالم الخارجي مقابل استيراد السلع التي يكون إنتاجها غير ملائم لها، أو التي لا تستطيع إنتاجها أبداً، أي تقوم على أن الدولة التي تتمتع بالنفقة المطلقة الأقل أي بالتكلفة الوحيدة الأقل عن بقية العالم في إنتاج سلعة معينة، فإذا تخصصت في إنتاج هذه السلعة سيكون مربحاً لها من ناحية منافسة الأسعار. كما تدعو نظرية النفقات المطلقة إلى وجوب ترك التجارة الخارجية بين البلدان المختلفة حرة غير خاضعة لأية قيود وذلك من

<sup>1</sup> حذاد بسطالي، استراتيجيات سياسة التجارة الدولية في ظل النظام الإقتصادي العالمي "دراسة حالة الجزائر من 1990 إلى 2010"، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، 2013-2013، ص ص، 8-9.

أجل تحقيق المكاسب من التبادل الدولي والمشاركة فيه، ورغبة في زيادة ثروة الأمم، ويفترض "آدم سميث" أن تقيد الدولة للواردات من الدول الأجنبية غرضه الأساسي حماية الصناعات الناشئة .

حيث تقوم نظرية المنفعة المطلقة على الأسس التالية :

التجارة الدولية تسمح بتصريف الإنتاج الزائد لدولة ما والحصول بالمقابل من السوق الخارجية على المنتجات التي يزيد عليها الطلب محليا.

التجارة الدولية تشجع النمو الاقتصادي.

تعمل التجارة الدولية على تطوير الإنتاج الوطني، تخفيض التكاليف والتحكم في أسعار البيع الخاصة بالسلع الاستهلاكية والإنتاجية.

تعمل التجارة الدولية على تشجيع الادخار أي زيادة المخزون من أرس المال والذي يعتبر المحرك الأساسي لعملية الاستثمار.

التجارة الدولية تشجع على عملية التخصص وتقسيم العمل وهذا يؤدي إلى زيادة إنتاجية العامل نتيجة لاكتسابه الخبرات الكافية في الوظائف المنوط بها.

### ثانياً: نظرية النفقات النسبية لدافيد ريكاردو

قام ديفيد ريكاردو David Ricardo بتبيان قصور نظرية النفقات المطلقة في تقديم تفسير مقنع وسليم لقيام التبادل الدولي، وبين في كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب سنة 1817م نظريته التي تقوم بتفسير التبادل الدولي على أساسا لتكاليف وليس التكاليف المطلقة وهذا في إطار جملة من الفروض العامة والتحليلية، حيث يرى ريكاردو أن التفوق النسبي يمكن أن يكون أساس التخصص الدولي، حيث تخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تكون تكاليفها النسبية فيها اقل، والتكلفة النسبية هي نسبة التكلفة المطلقة للسلعة الأولى إلى التكلفة المطلقة للسلعة الثانية، أي مقارنة التكلفة المطلقة لسلعة واحدة في بلدين مختلفين، وتبعاً لمبدأ المزايا النسبية فإن البلد قد يكون أكثر كفاءة من بلد آخر في إنتاج سلعتين، وبالتالي إنتاجهما بأقل تكلفة مطلقة وتصديرهما بسعر اقل، إلا انه سيجد أن مكسبه من التجارة الدولية سيكون أفضل إذا تخصص في إنتاج وتصدير إحدى السلعتين التي يتميز فيها نسبياً، أي إنتاجها بتكلفة منخفضة نسبياً، أما البلد الآخر وبالرغم من انه اقل كفاءة فيها في إنتاج السلعتين، فانه سيجد مكسباً من التجارة الدولية حينما

يتخصص في إنتاج وتصدير السلعة التي نقول انه يتميز فيها نسبيا لان البلد الأول يقل فيه تفوقه المطلق لمقارنة.

### ثالثا: نظرية تكلفة الفرصة البديلة

قام هابرلر Haberel سنة 1936 بإعادة شرح نظرية المزايا النسبية اعتمادا على مبدأ تكلفة الفرصة البديلة وليس على أساس نظرية القيمة للعمل التي اعتمدها ريكاردو والتي لاقت الكثير من الانتقادات في أوساط الاقتصاديين إن تكلفة الفرصة البديلة هي مقدار التضحية بأحد السلع مقابل الحصول على وحدة إضافية من السلعة الأخرى دون الحاجة إلى أي افتراضات بشأن عنصر العمل، وعليه فالدولة التي تتمتع بانخفاض في تكلفة الفرص البديلة لأحد السلع فإنها تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها، حيث تركز اهتمامه على جانب العرض بتبيان ما يمكن لبلد ما إنتاجه وتصديره بافتراض ثبات تكلفة الفرصة البديلة، أي ثبات غلة الحجم<sup>1</sup>

### المطلب الثاني : نظريات التجارة الدولية في الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي

#### أولا: نظرية نسب عوامل الإنتاج لهكشر - أولين :<sup>2</sup>

ترجع نظرية هكشر - أولين السبب الرئيسي لقيام التجارة الخارجية إلى الاختلاف في مدى الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج ما بين مختلف الدول. فهذا الاختلاف يؤدي إلى اختلاف الأسعار النسبية لهذه العناصر الإنتاجية، ويؤدي هذا بدوره إلى اختلاف الأسعار النسبية للسلع بين البلدان المختلفة. ومن ثم قيام التجارة الدولية فيما بينها، وطبقا لهذا الفرض فالسلع تتفاوت من حيث كثافة استخدامها لعناصر الإنتاج المختلفة، فهناك سلع ذات كثافة في عنصر الأرض، وسلع ذات كثافة في رأس المال وسلع أخرى ذات كثافة في عنصر العمل. وعلى ذلك فالبلاد الغنية بعنصر الأرض ستكون لها ميزة نسبية في إنتاج سلع مكثفة بهذا العنصر، والبلاد الغنية بعنصر رأس مال تكون لها ميزة نسبية في إنتاج سلع مكثفة به، والبلاد الغنية بعنصر العمل تكون لها ميزة نسبية في إنتاج السلع المكثفة بعنصر العمل. ومنه فالتجارة الدولية سوف تقوم على

<sup>1</sup> عبد القادر عبيدلي، تنافسية اقتصاديات الدول العربية في ظل تحرير التجارة الدولية خلال الفترة 2005-2014، مذكرة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016-2017، ص 4.

<sup>2</sup> حدّاد بسطالي، مرجع سابق، ص ص، 16-17.

أساس هذا الاختلاف في المزايا النسبية بين البلدان المختلفة، تلك المزايا النسبية التي تتوقف بدورها على اختلاف توافر عناصر الإنتاج بين البلدان المختلفة، ومن هنا سميت النظرية بنظرية نسب عناصر الإنتاج.

كما أن أولين قد أضاف شرطان أساسيان لهذا وهما ضرورة تماثل دوال الإنتاج للسلعة الواحدة في أي بلد من البلدان، وكذا ضرورة تماثل أذواق المستهلكين في البلدان المختلفة، حيث لاحظ أنه حتى لو تساوى بلدان تماما من حيث درجة توافر عناصر الإنتاج فيهما، إلا أنه من الممكن مع ذلك أن تقوم التجارة الخارجية بينهما وأن تكون هذه التجارة مفيدة لكلا البلدين، وذلك طالما أنه من الممكن بالرغم من هذا أن يوجد اختلاف في أثمان عناصر الإنتاج بين هذين البلدين وبالتالي اختلاف في الأسعار النسبية للسلع محل التبادل فيما بينهما، وذلك بسبب الاختلاف في حالة الطلب من بلد لآخر، وأن حالة الطلب هذه قد تختلف بسبب اختلاف أذواق منهما المستهلكين في كلا البلدين أو بسبب اختلاف صورة توزيع الدخل الوطني في كل منهما، وكنتيجة لهذا التحليل يمكننا أن نقول بأن هذه النظرية تقول بأن التخصص الدولي يتم على أساس الوفرة لعوامل الإنتاج، وأن التبادل الدولي ما هو إلا عملية مبادلة عناصر متوفرة مقابل عناصر نادرة بصورة ضمنية، والتي تعكسها حركة السلع ما بين البلدان على اعتبار أن عوامل الإنتاج ثابتة ولا تنتقل فيما بين البلدان، بينما هذه الحركة تعكسها عملية انتقال السلع على المستوى الدولي.

### ثانياً: لغز ليونتييف:

حاول ليونتييف عام 1951 إجراء أول اختبار عملٍ لنظرية ( هيكشر-أولين ) على الاقتصاد الأمريكي ففي مقالة له نشرت عام 1954 ذكر ليونتييف أن هناك فكرة واسعة الانتشار و تتعلق بطبيعة التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية و بقية دول العالم و مؤدي هذه الفكرة أن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بميزة نسبية في إنتاج السلع التي تتطلب كثافة كبيرة في رأس المال ،وحسب نظرية هكشر أولين فإنها يجب أنتجه إلى تصدير السلع كثيفة رأس المال و تستورد السلع كثيفة العمل، إلا أن النتيجة التي توصل إليها ليونتييف قد أوضحت أن الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بتصدير السلع كثيفة العمل وتستورد السلع كثيفة رأس المال<sup>1</sup> من خلال ما سبق يمكن تحديد العديد من الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية في تفسيرها للتجارة الدولية ولعل أهمها:

<sup>1</sup> نور الهدى بلحاج، اثر تحرير التجارة الخارجية على المؤشرات الاقتصادية الكلية-دراسة حالة 2000-2009، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، 2013-2014، ص 13.

اعتمادها على نظرية القيمة للعمل أي أن العمل هو العنصر الإنتاجي الوحيد المعتمد في تحديد تكلفة الإنتاج وإهمال باقي العوامل الإنتاجية الأخرى، وهذا ما حاولت نظرية تكلفة الفرصة البديلة تصحيحه. افتراض عنصر العمل المتجانس أي أنه لا توجد فروقات في كفاءة اليد العاملة أي إهمال التدريب والتكوين. الاعتماد على مبدأ ثبات غلة الحجم وإهمال تزايد الغلة خاصة في حالة الإنتاج الصناعي، أو تناقصها. حرية انتقال عوامل الإنتاج محليا وليس دوليا وهذا بعيدا عن الواقع. الاهتمام بجانب العرض في التحليل وإهمال جانب الطلب على اعتبار تماثل أذواق المستهلكين وتفصيلاتهم. طبيعة التحليل الستاتيكي المقارن وعدم استخدامها للتحليل الديناميكي.<sup>1</sup>

### المطلب الرابع: علاقة التجارة الدولية بالأزمات المالية العالمية

لقد أدى ارتفاع معدلات الارتباط التجاري بين الدول، في ظل الانفتاح التجاري الكبير وتقلص أشكال الحماية، بسبب ترتيبات المنظمة العالمية للتجارة OMC، والترتيبات الإقليمية الجديدة (الانفتاح العميق) الداعمة لمرتكزات هذا التحرير، إلى زيادة احتمالات انتقال الأزمات من الاقتصاديات التي تشب فيها إلى الاقتصاديات المجاورة والمرتبطة معها، سواء كان ذلك ماليا، أم تجاريا أم اقتصاديا، وعليه يساعد هذا الوضع على تسهيل انتقال حالات الركود والكساد في اقتصاديات الدول التي تتعرض لأزمات المالية، إلى باقي الدول، حسب درجة ارتباط هذه الدول أو انفتاحها<sup>2</sup>

وكمثال، وفي أعقاب أحداث 11 سبتمبر 2001 بالولايات المتحدة الأمريكية، وبدخول الاقتصاد الأمريكي في حالة الركود، انتشرت عدواه بسرعة كبيرة إلى الاتحاد الأوروبي، اليابان، وحتى كندا والمكسيك، تبعا لمعاملات الارتباط التجاري الوثيق بين الولايات المتحدة الأمريكية وهذه الدول، خاصة كندا والمكسيك، باعتبار اشتراكهما مع الولايات المتحدة الأمريكية في ترتيبات منطقة التجارة الحرة لأمريكا

<sup>1</sup> عبد القادر عبيدلي، مرجع سابق، ص 6.

<sup>2</sup> عقبة عبد اللاوي ونور الدين جوادي، الأزمات المالية سجل التندويل وأطروحات التعويم الثلاثي، ورقة ضمن المؤتمر العلمي الدولي الأول حول أزمة المالية والاقتصاديات المعاصرة من منظور اقتصادي اسلامي، جامعة العلوم المالية الاسلامية، يومي 01 و 02 ديسمبر 2010، ص 09.



ومن أبرز قنوات انتقال تأثير الأزمات المالية العالمية إلى مجال التجارة الدولية نجد آليات سعر الصرف وانهيار أسعار السلع والمواد الأولية.

### أولاً: قناة سعر الصرف :

إن التجارة الدولية تلعب دور مهم في نقل الأزمة من بلد إلى بلد آخر خاصة بالنسبة للدول المرتبطة فيما بينها بروابط مالية، اقتصادية أو تجارية، هذه الآلية (آلية نقل الأزمة) ناتجة عن تخفيض قيمة عملة البلد الذي يمر بأزمة، وينتج عن هذا التخفيض أثرين أحدهما مباشر وآخر غير مباشر، فمن جهة يحدث تدهور في الميزان التجاري لأهم العملاء أو الشركاء التجاريين بسبب تراجع صادراتهم إلى البلد الذي يمر بأزمة كأثر مباشر، ومن جهة أخرى تتراجع القدرة التنافسية للصادرات من خلال الضغوط على العملة كأثر غير مباشر<sup>2</sup>

### ثانياً: قناة أسعار السلع و الخدمات

إن تضاعف حجم التجارة الدولية ساهم في نقل آثار الأزمة المالية من دولة إلى دولة أخرى، فنتيجة الأزمة ينخفض الاستهلاك العام والخاص، مما يؤدي إلى تراجع أسعار السلع، فتلجأ الشركات إلى خفض إنتاجها فيقل الطلب على المواد الأولية، وحيث أن تصدير هذه المواد الأولية يعد أحد أهم مصادر الموارد المالية لبعض الدول وبالأخص الدول النامية، فإن هذا يؤدي إلى تأثرها هي الأخرى جراء الأزمة. كما أن الأزمة تؤدي إلى انخفاض كبير في الطلب على السياحة مما يعني تقلص عائدات هذا القطاع، وهو ما يؤثر حتماً على حركة النقل البحري والجوي، فتتخفف عائداتها هي الأخرى، مع ما لهذا القطاع من أهمية للعديد من الدول مثل مصر، تونس، المغرب<sup>3</sup>

<sup>1</sup> محمد قلي، عدوى انتقال الأزمات المالية: أزمة الرهون العقارية الأمريكية وأزمة الديون السيادية الأوروبية نموذجاً، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 27، جامعة قسنطينة 2، فيفري 2017، ص 27

<sup>2</sup> موسلي أمينة، عدوى الأزمات المالية: دراسة حالة أزمة الرهن العقاري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود وبنوك، جامعة الجزائر 3، 2012-2013، ص 28.

<sup>3</sup> فارس بن ررق، مواجهة الأزمات المالية العالمية بين تدابير صندوق النقد الدولي وخطة الإنقاذ الأمريكية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة سطيف 1، 2012-2013، ص 43.

### خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل الذي قدّمنا في كل ما يتعلّق بالتجارة الدوليّة حيث استخلصنا بأنّها، ظهرت في بداية الأمر التمييز بين المبادلات التجارية بين الدول و التجارة الداخلية أو المحلية. ثم تطور هذا المصطلح بتطور المبادلات التي أصبحت بين الدول تتعدى السلع "البضائع" إلى الخدمات و تدفقات رؤوس الأموال. ليصبح مفهوم التجارة الدولية مجموعة مبادلات أو انتقال رؤوس الأموال والخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات.

حيث رأينا بأنّ التجارة الدولية تعجّ بمجموعة من النظريات المفسّرة لها، بحيث تتعدد بتعدد الاقتصاديين من مذهب لآخر ومن ابرز النظريات التي تحدثنا عنها :

نظرية النفقات المطلقة للمفكر الكلاسيكي آدم سميث ، والتي ترجع أسباب قيام التجارة بين الدول إلى اختلاف التكاليف المطلقة لإنتاج السلع بين الدول

نظرية القيم الدولية للمفكر جون ستيوارت نيل والتي تقوم على الفكرة الأساسية في ان نسبة التبادل الدولي التي تسود في السوق الدولية تتفوق على الطلب المتبادل لكل من الدولتين

نظرية المتوافر النسبي لعوامل الإنتاج لهكشر و أولين، ولغز لينتوف ، و غيرها من النظريات التي قمنا بالطرق إليها في هذا الفصل.

وفي الأخير قد عرفنا العلاقة التي تربط التجارة الدولية بالأزمات المالية العالمية، حيث تمثّلت هذه العلاقة في: قناة سعر الصرف و قناة أسعار السلع و الخدمات.

الفصل الثالث: تأثير الأزمة

المالية العالمية 2008 على التجارة

الدولية في الجزائر

## تمهيد :

إن الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 أثرت على معظم دول العالم بدرجات متفاوتة لا زالت عوامل نشوتها وأثارها السلبية موجودة وقائمة حتى الآن ولا زالت تتطلب من مختلف الدول وضع سياسات واتخاذ إجراءات أحادية تارة، ومتعددة الأطراف تارة أخرى للتخلص من عواقبها .

حيث تعتبر الجزائر من بين الدول التي تأثرت بالأزمة المالية العالمية لكن لم تتأثر بالأزمة في بدايتها وذلك لعدم ارتباط قطاعها المصرفي بالعالمي بشكل وطيد، ولكنها تأثرت عندما انتقلت الأزمة من القطاع المصرفي إلى الحقيقي وذلك لارتباط اقتصادها بالعالمي من خلال التجارة الخارجية أساسا، والدور المتنامي الذي تلعبه التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية حيث أفرزت الأزمة العالمية تحديات جديدة أمام هذا النشاط والسياسة التي تحكمه .

من خلال ماسبق سنتطرق إلى أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور وانتشار الأزمة المالية العالمية 2008 وكيفية انتقالها إلى الجزائر حيث سنتناول جوانب عدة أثرت عليها الأزمة المالية كالميزان التجاري وسعر صرف العملة وغيرها من المؤشرات من خلال تحليل بعض الإحصائيات ومعرفة مدى تأثير الأزمة على الاقتصاد الجزائري دون إن ننسى قنوات انتقال الأزمة إلى الجزائر .

## المبحث الأول : ماهية الأزمة المالية العالمية لسنة 2008

إن الأزمة المالية العالمية تعتبر من أكبر الأزمات التي ضربت الاقتصاد العالمي حيث تركت أثارا على الأفراد والمجتمعات والحكومات ولذا سنتناول في هذا جذور الأزمة المالية العالمية وأسبابها ومظاهرها والمراحل الكبرى التي مرت بها .

### المطلب الأول: جذور و أسباب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008

سننطلق في هذا المطلب إلى جذور الأزمة المالية العالمية وأهم أسبابها.

### الفرع الأول : جذور الأزمة المالية العالمية لسنة 2008

للأزمة المالية العالمية لسنة 2008 جذور تاريخية فهي لم تكن وليدة سنة 2008 او 2007 بل تعود لبداية الألفية الجديدة في نهاية عام 2000، حيث كانت هناك أزمة في الولايات المتحدة الأمريكية سميت أزمة "دوت كوم" متعلقة بشركات الانترنت ،حينها قام البنك الفيدرالي الأمريكي بخفض نسبة الفائدة من 5.6% إلى 3%، خلال شهور قليلة لزيادة السيولة في السوق و تشجيع الإنفاق ، و بعد ذلك أتت هجمات 11 سبتمبر التي سببت مشاكل اقتصادية أخرى مما استدعى تخفيض نسبة الفائدة إلى 1% في شهر يوليو 2003 واستمر ذلك لمدة سنة.

و هكذا أدت هذه النسبة المنخفضة جدا للفائدة لتوفير سيولة هائلة في السوق ، ما ساعد على ارتفاع أسعار العقارات و جذب جماعات المستهلكين للاقتراض ، ما دفع البنوك التجارية للإقراض و استغلال فرصة ارتفاع أسعار العقارات و تقديم قروض ميسرة و بشروط بسيطة و كانت على أتم الاستعداد لإقراض أناس لا يمتلكون أية أوراق رسمية أو أصول أو أية ضمانات أخرى ، و لأجل التخلص من مخاطر هذه القروض قامت البنوك بإنشاء سند مالي دخله المستقبلي من هذه القروض و يبيعه لصناديق الاستثمارية بسعر منخفض و بدورها هذه الصناديق قامت ببيع هذه السندات ، خاصة بعد أن قامت هيئات تقييم المخاطر بتقييم هذه السندات كسندات مضمونة و هذا بحد ذاته ضمانه فتح شهية للبنوك و الصناديق العالمية للاستثمار فيها و التأمين على هذه القروض والاستثمارات .

ومع بداية عام 2006 تشبعت السوق العقارية وقل الطلب على العقارات، فارتفعت أسعار الفائدة إلى مستوى

5.25% وعجز فيما بعد الأفراد المستفيدين من القروض متدنية الجودة عن دفع الأقساط المستحقة عليهم حتى بعد بيع عقاراتهم المرهونة، فأصبحوا مكبلين بالالتزامات المالية، ونتيجة لتضرر المصارف الدائنة من عدم السداد، انخفضت قيمة أسهمها في البورصة، وأعلنت عدة شركات عقارية وتأمين إفلاسها أو عرضت للبيع وبلغت قرابة 70 شركة، فأعلنت شركة "كونتري فاينانشال" ان مصاعب سوق الرهن العقاري أصبحت تهدد أرباحها ووضعها المالي جدياً، كما أعلنت شركة "هوم مورتجيج انفستمنت" إفلاسها وانخفضت الإيرادات الربع سنوية لشركة "تول برودرز" العقارية وأعلنت شركة "هوم ديوبو" العاملة في المجال العقاري توقع تراجع أرباحها أيضاً بسبب تراجع سوق العقارات السكنية .

هذا وسيطر على أذهان المستثمرين حالة من الفزع والهلع فقاموا بسحب ودائعهم من البنوك، مما انعكس سلباً على قيمة موجودات هذه البنوك وأصيبت الأسواق المالية بالشلل التام .

وعلى الرغم من كل الجهود التي بذلت في سبيل الحد من آثار هذه الأزمة، إلا أنها انتشرت لتطال بقية أسواق المال في العالم، على غرار الأسواق الآسيوية كتايلندا وماليزيا وهونج كونج واندونيسيا وكوريا الجنوبية، بينما كان تراجع سوق الصين أقل حيث أعلنت بنوكها أنها لم تكن تملك استثمارات مرتبطة بمشكلات الرهن العقاري، وكذلك بالنسبة للأسواق الأوروبية حيث انخفضت مؤشرات "فاينانشال تايمز" البريطاني و"داكس" الألماني و"كاك" الفرنسي و"ميتل" الإيطالي و"توبكس" الأوسع نطاقاً والذي سجل أدنى نقطة في نوفمبر من العام 2006<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: أسباب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008

سنذكر أهم الأسباب المباشرة و الغير مباشرة لهذه الأزمة المالية العالمية 2008:

التوسع الائتماني غير المحسوب: عندما توافرت الأموال لدى البنوك الأمريكية في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين ، توسعت هذه البنوك في منح الائتمان ، وهو أمر في حد ذاته لا غضاضة عليه إذ لا يجوز أن تبقى الأموال في البنوك بدون توظيف ، ولكن الخطأ إن في منح الائتمان دون تطبيق قواعد وضوابط منح الائتمان المعروفة

<sup>1</sup> لبلع فطيمة ، انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية ، منكرة دكتوراه ، جامعة بسكرة ، 2016-2017،

القروض العقارية الرديئة: شهدت المدة من عام 2005 حتى عام 2008 في الولايات المتحدة توسع شركات التمويل العقاري بشكل غير طبيعي في منح القروض العقارية ورهن المنازل التي يشتريها الأمريكيون بقروض بلغت في بعض الحالات 100% من قيمة العقار ودون دراسة للتأكد من مقدرة المشتري على السداد. وحتى تتبين مدى ضخامة الإقراض العقاري في الولايات المتحدة يكفي أن نذكر أن هذه القروض كانت عام 1974 حوالي 680 مليار دولار ارتفعت عام 2008 إلى ما يزيد عن 14 تريليون دولار ، وفي عام 2007 تعثر عدد كبير من المشترين في السداد بسبب قيام البنك المركزي الأمريكي برفع أسعار الفائدة للحد من التضخم مما أدى إلى زيادة الأعباء على المشترين السابقين للمساكن بالتقسيم ، وكذلك تراجع سوق العقارات بصورة مسارعة فقامت شركات التمويل العقاري باسترداد المنازل وعرضها للبيع فزاد العرض وانخفضت الأسعار مما أدى إلى ظهور أزمة السيولة في شركات التمويل العقاري.<sup>1</sup>

انتشار الفساد الأخلاقي الاقتصادي مثل: الاستغلال والكذب والشائعات المغرضة والغش والتدليس والاحتكار والمعاملات الوهمية وهذه الأشياء تؤدي إلى الظلم ، أي ظلم الأغنياء والدائنين للفقراء والمساكين ، وتذمر المظلومين عندما لا يستطيعون تحمل الظلم ، وتذمر المدينين وحدث الثورات الاجتماعية عند عدم سداد ديونهم وقروضهم

سوء سلوكيات مؤسسات الوساطة المالية: والتي تقوم على إغراء الراغبين (محتاجي ) القروض والتدليس عليهم وإغرائهم بالحصول على القروض من المؤسسات المالية ، ويطلبون عمولات عالية في حالة وجود مخاطر ، والذي يتحمل تبعه ذلك كله هو المقرض المدين الذي لا حول له ولا قوة وهذا ما حدث فعلاً وهذا يقود في النهاية إلى الأزمة

سماح الحكومة الأمريكية بفتح مجال الاستثمارات لشركائها خارج الولايات المتحدة وفتح تسهيلات للمستثمرين الأمريكيين كالإعفاء الضريبي مما ساعد على خروج حجم كبير من الأموال إلى خارج الولايات المتحدة

توظيف الأموال في الأسواق الأمريكية على طريقة (القمار) كما حدث في عام 2000 عندما انهار مؤشر التكنولوجيا المتطورة (ناسداك) على أساس التلاعب في سجل حسابات الشركة أو التوقعات الوهمية لقدرة

<sup>1</sup> ايمان محمود عبد اللطيف، الأزمة الاقتصادية و المالية العالمية و الإستراتيجيات للأزمة لمواجهتها، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: الإقتصاد العام، جامعة سانت كليمنتس العالمية، العراق، 2011، ص104.

الإنترنت في إحداث نمو اقتصادي.

سياسة العولمة وحرية التجارة جعلت مالكي الأسهم في البنوك الأمريكية يتوزعون في أنحاء العالم، وأن إفلاس هذه البنوك سيؤدي إلى خسارة الاستثمارات في أسواق مالية ناشئة أو دولية.

السياسة النقدية والتسليفية الانفلاشية التي اتبعتها السلطات المعنية، وخاصة رئيس المجلس الاحتياطي الفدرالي -البنك المركزي الأمريكي - غرينسبان(2006) 1987- شكلت عاملاً مهماً في التسبب بالأزمة، أولاً : لأنها مكنت الولايات المتحدة من أن تستمر في الإنفاق بما يفوق إنتاجها، وبالتالي أن تستمر في أن تعيش على حساب مدخرات الدول الأخرى، وثانياً : لأن سهولة التسليف ووفرتة ساهما في خلق الجو الاستثماري المفرط في التفاؤل غير الواقعي، وفي إطالة أمد هذه الظاهرة، مما ساهم بشكل مباشر في تضخيم ونفخ فقاعة التسليف، وثالثاً : لأن التسليف السهل كان قد مرض السوق العقاري وسمح "للول ستريت" المتلف بخلق مستنقع من الاستثمارات السامة التي أفسدت النظام المالي العالمي.<sup>1</sup>

### **المطلب الثاني : مظاهر الأزمة المالية العالمية و المراحل الكبرى لها**

في مايلي سنتعرض إلى أهم المظاهر وكذا المراحل الكبرى .

### **الفرع الأول : مظاهر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.**

تتبيّن تداعيات الأزمة المالية العالمية في مجموعة من المؤشرات الخطرة التي تهدد بالاقتصاد الأمريكي والعالمى ويمكن إيجازها ضمن النقاط التالية :

إفلاس متواصل لكثير من البنوك، والمؤسسات العقارية، وشركات التأمين، وقد بلغ عدد البنوك المنتهية 111 بنك، من بينها "بنك إندي ماك" الذي يستحوذ 32مليار دولار من الأصول، وودائع بقيمة 19مليار دولار، ومن المتوقع مع منتصف عام 2009 غلق ما يقرب 110 بنك تقدر قيمة أصولها بحوالي 850مليار دولار.

تدهور حاد في نشاط الأسواق المالية العالمية جراء تأثيره بالقطاع المصرفي والمالي، وهو ما يفسر تقلب مستوى التداولات ترتب عنها اضطراباً وخلاً في مؤشرات البورصة بتراجع القيمة السوقية لـ 8 مؤسسات مالية

<sup>1</sup> علي فلاح المناصير، وصفي عبد الكريم الكساسبة، الأزمة المالية العالمية..حقيقتها..اسبابها..تداعيتها..وسبل العلاج، اطروحة، جامعة الزرقاء الخاصة، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، سنة 2009، ص16.



عالمية بحوالي 574 مليار دولار خلال العام.

ارتفاع نسبة الديون العقارية على نحو 6.6 تريليون دولار، بلغت ديون الشركات نسبة 18.4 تريليون دولار وبذلك فإن المجموع الكلي للديون يعادل 39 تريليون دولار أي ما يعادل 3 أضعاف الناتج المحلي الإجمالي، كما بلغت نسبة البطالة 5% ومعدل التضخم 4%.

تراجع كبير في نسب نمو الدول الصناعية م 1,4% سنة 2008 إلى حدود 0.3%

إعلان رسمي بدخول إيطاليا وألمانيا كأول وثالث اقتصاد أوروبي في مرحلة ركود اقتصادي

التعثر و التوقف و التصفية و إفلاس العديد من البنوك<sup>1</sup>

### الفرع الثاني : المراحل الكبرى للأزمة المالية العالمية لسنة 2008

مرّت الأزمة المالية العالمية بعدّة مراحل و من ابرز المراحل الكبرى التي مرّت عليها والتي ظهرت بالولايات المتحدة بداية 2007 وانعكست على معظم دول العالم يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

فيفري 2007 :عدم سداد قروض الرهن العقاري الممنوحة (لمدينين لا يتمتعون بقدرة كافية على التسديد. )

أوت 2007: البورصات تتدهور أمام اتساع الأزمة والبنوك المركزية تتدخل لدعم السيولة.

أكتوبر الى ديسمبر 2007: عدّة بنوك كبرى تعلن انخفاض في أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري.

22 جانفي 2008: الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (البنك المركزي) يخفض معدل فائدته الرئيسية ثلاثة أرباع

النقطة إلى 3.50% وهو إجراء ذو حجم استثنائي، ثم تخفيضه تدريجيا إلى 2% بين جانفي و افريل 2008.

17 فيفري 2008: الحكومة البريطانية تؤمن بنك نورثرن روك.

11 مارس 2008: تضافر جهود البنوك المركزية مجددا لمعالجة سوق القروض

16 مارس 2008: "جي بي مورجان تشيز" يعلن شراء بنك الأعمال الأمريكي "بير ستيرنز" بسعر متدني مع

<sup>1</sup> فريد كورتل، كمال رزيق، الأزمة المالية: مفهومها، اسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد: 20، دون سنة، ص 13.

المساعدة المالية للاحتياطي الفيدرالي.<sup>1</sup>

24 افريل 2008: قام بنك "يو بي إس" السويسري بنشر نتائج التحقيقات الداخلية حول الأسباب الحقيقية وراء خسارته الفادحة جراء أزمة الرهن العقاري الأمريكية، والتي أدت إلى شطب 40 مليار دولار من أصوله، في أكبر خسارة يتعرض لها أول بنك سويسري والمصنف الثالث أوروبا والأول عالميا في مجال إدارة الثروات الخاصة.

30 ماي 2008: أكد مسئول بوزارة الخزانة الأمريكية بأن أزمة الرهن العقاري بدأت تخف بعد الجهود التي قام بها الاحتياطي الفيدرالي والبنوك المركزية الأخرى لضخ الأموال في المؤسسات المالية، وقال مساعد وزير الخزانة للشؤون الدولية إن الاحتياطي الفيدرالي والبنوك الأخرى تنسق جهودها لحماية النظام المالي من الاضطراب بعدما ظهرت أزمة قروض الرهن العقاري سنة 2007 كما أشار إلى أن المؤسسات المالية أبلغت عن خسائر فاقت 300 مليار دولار بسبب الأزمة المالية، لكن تم تخفيف هذه المشكلة بتوفير 200 مليار دولار من البنوك المركزية مما ساعد البنوك في توفير القروض.

7 سبتمبر 2008: وزارة الخزانة الأمريكية تضع المجموعتين العملاقتين في مجال قروض الرهن العقاري "فريدي ماك" و"فاني ماي" تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجها لإعادة هيكلة ماليتهما، مع كفالة ديونها حتى حدود 200 مليار دولار.

15 سبتمبر 2008: اعتراف بنك الأعمال "ليمان برادرز" بإفلاسه، بينما يعلن أحد أبرز البنوك الأمريكية، بنك أوف أمريكا، شراء بنك للأعمال في "وول ستريت" هو "ميريل لينش"، وعشرة بنوك دولية تتفق على إنشاء صندوق للسيولة برأسمال 70 مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحا في حين توقف المصارف المركزية على فتح مجالات القروض، إلا أن ذلك لا يمنع تراجع البورصات العالمية.

16 سبتمبر 2008: الاحتياطي الفيدرالي والحكومة الأمريكية يؤمّنان أكبر مجموعة تأمين في العالم "آيه آي جي" المهتدة بالإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك 79.9% من رأسمالها .

17 سبتمبر 2008: البورصات العالمية تواصل تدهورها، والبنوك المركزية تكثف العمليات الرامية إلى تقديم

<sup>1</sup> بن عيسى عبد القادر، اثر استخدام المشتقات المالية و مساهمتها في احداث الازمة المالية العالمية- دراسة حالة سوق الكويت للاوراق المالية للفترة الممتدة جانفي 2006 الى غاية ديسمبر 2010- ، مذكرة ماجستير ،جامعة ورقلة ، 2012، 2011، ص 110.

السيولة للمؤسسات المالية.<sup>1</sup>

18 سبتمبر 2008: البنك البريطاني "لويدي تي إس بي" يشتري منافسة "إتش بي أو أس" المهدد بالإفلاس من السلطات الأمريكية تعلن أنها تعد خطة بقيمة 700 مليار دولار لتخليص المصارف من أصولها غير القابلة للبيع.

19 سبتمبر 2008: الرئيس الأمريكي "جورج بوش" يوجه نداء إلى التحرك فوراً حيال خطة لإنقاذ المصارف لتفادي تفاقم الأزمة في الولايات المتحدة.

23 سبتمبر 2008: الأزمة المالية تطغى على المناقشات خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، الأسواق المالية تضاعف قلقها أمام المماثلة حيال الخطة الأمريكية.

26 سبتمبر 2008: انهيار سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية "فورتيس" في البورصة بسبب الشكوك حول قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وفي الولايات المتحدة يشتري بنك "جي بي مورجان" منافسة "واشنطن ميوتشوال" بمساعدة السلطات الفدرالية.

28 سبتمبر 2008: خطة الإنقاذ الأمريكية موضع اتفاق في الكونغرس، وفي أوروبا يجري تعويم "فورتيس" من قبل سلطات بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج، وفي بريطانيا يجري تأمين بنك "برادفورد وبينجلي".

29 سبتمبر 2008: يرفض مجلس النواب الأمريكي خطة الإنقاذ وبورصة "وول ستريت" تنهار، كما تراجع البورصات الأوروبية بقوة هي الأخرى، وفي اللحظة ذاتها واصلت معدلات الفوائد بين المصارف ارتفاعها مانعة المصارف من إعادة تمويل ذاتها، وقبل رفض الخطة، أعلن بنك "سي تي جروب" الأمريكي أنه يشتري منافسة "واكوفيا" بمساعدة السلطات الفدرالية، وفي البرازيل تم تعليق جلسة التداول في بورصة "التس" سجلت خسارة تفوق 10%.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> محمد الهاشمي حجاج، اثر الازمة المالية على أداء الاسواق العربية -دراسة حالة سواقالدوحة للأوراق المالية خلال الفترة "2007-2008"، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2011-2012، ص ص، 106-107.

<sup>2</sup> محمود صميدعي و آخرون، الأزمات المالية العالمية و الآفاق المستقبلية، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الاردن، الجزء 3، 2001، ص ص، 376-377.

المطلب الثالث : قنوات انتقال الأزمة المالية العالمية 2008 للجزائر<sup>1</sup>

بالنسبة لقنوات انتقال الأزمة إلى الجزائر فهي ترجع إلى درجة ارتباط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي، من الجانب المالي والتجاري، والتي يمكن أن نتطرق لها في النقاط التالية :

عدم ميل التبادل التجاري في صالح الجزائر، لأنّ أغلبية واردات الجزائر باليورو، في حين إن اغلب صادراتها بالدولار، وهذا في ظل تدهور الدولار.

اعتماد جانب إيرادات الميزانية على الجباية البترولية

تراجع التحويلات المالية من الخارج إلى الجزائر وتأثر النشاط السياحي بالأزمة

تآكل احتياطات الصرف الموظفة بالدولار في حال انخفاض سعر صرف الدولار وخاصة إن الجزائر تستثمر جزء منها سندات في سندات الخزينة الأمريكية .

إن عودة ارتفاع النفط العالمية خلال العام 2008، والذي استمر خلال 2009، سوف يؤثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لأن نمو الاقتصاد العالمي يعد أهم العوامل المؤثر على توليد وانتعاش التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر، كما إن التراجع الحاد في أسعار المواد الأولية وعلى رأسها النفط والغاز من شأنه إن يؤثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجهة إلى القطاع الذي يعتبر القطاع الأكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ولكن هذا لا يعني إن هناك عوامل لها اثر ايجابي على مواجهة الاقتصاد الجزائري للأزمة هي :

عدم وجود ارتباطات مصرفية للبنوك الجزائرية مع البنوك العالمية بالشكل الذي يؤثر عليها.

عدم وجود سوق مالية بالمعنى الفعلي في الجزائر .

اعتماد الحكومة الجزائرية على موازنة بسعر مرجعي يقل كثيرا عن أسعار السوق (37دولار)، وهذا ما يجنبها إي انعكاسات في حالة انخفاض أسعار البترول .

انغلاق الاقتصاد الجزائري بشكل نسبي على الاقتصاد العالمي، ذلك إن الإنتاج الجزائري يعتمد على

<sup>1</sup> النوني الجبالي، تداعيات الأزمة المالية العالمية الراهنة على التجارة الخارجية الجزائرية (الصادرات-الواردات)، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، 2013-2014، ص ص 192-193.

## الفصل الثالث:

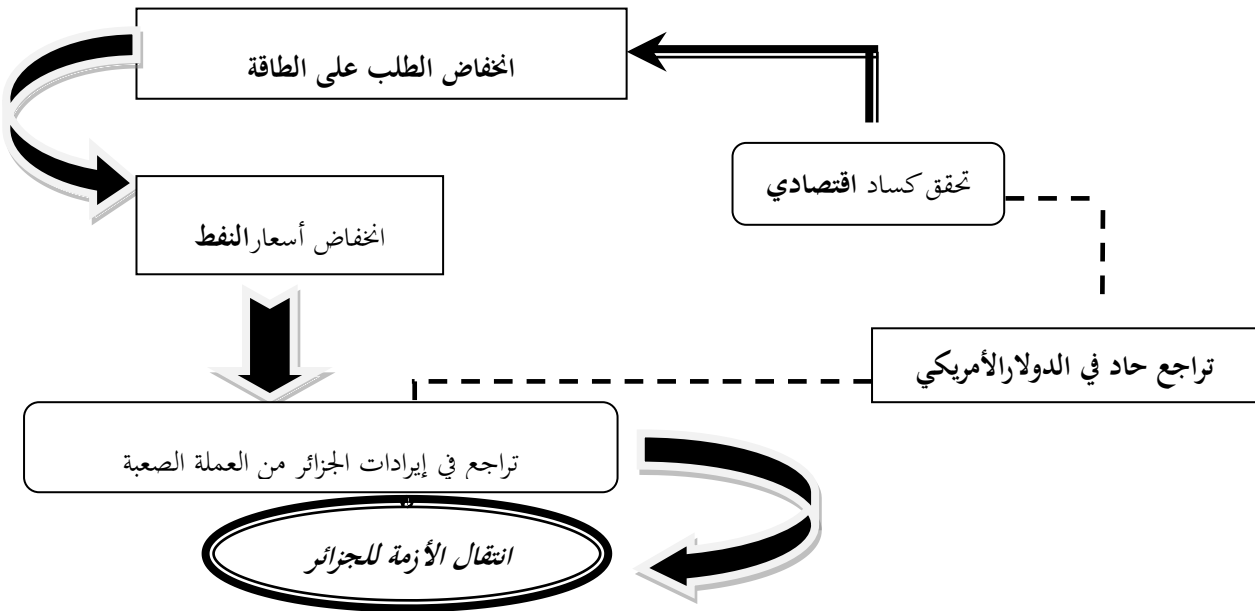
### تأثير الأزمة المالية العالمية 2008 على التجارة الدولية في الجزائر

التصدير باستثناء المحروقات التي تمكنت الجزائر من تحقيق تحكّم جيّد في إيراداتها بفضل صندوق ضبط الإيرادات، وذلك ما يجعله في مأمن من إي كساد قد يصيبه .

الاقتصاد العالمي على الأقل في المدّة القصيرة والكثير من الدول التي تعتمد على صادرات قد تتأثر بالركود والكساد في الدول المستهلكة لمنتجاتها .

التأثير الأكبر سيكون عن طريق أسعار النفط العالمية، حيث تعتمد الصادرات الجزائرية بشكل كبير على المحروقات حيث تصل إلى 97%، ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي رقم (1) .

الشكل رقم (1): توضيح طريقة انتقال الأزمة العالمية 2008 إلى الجزائر.



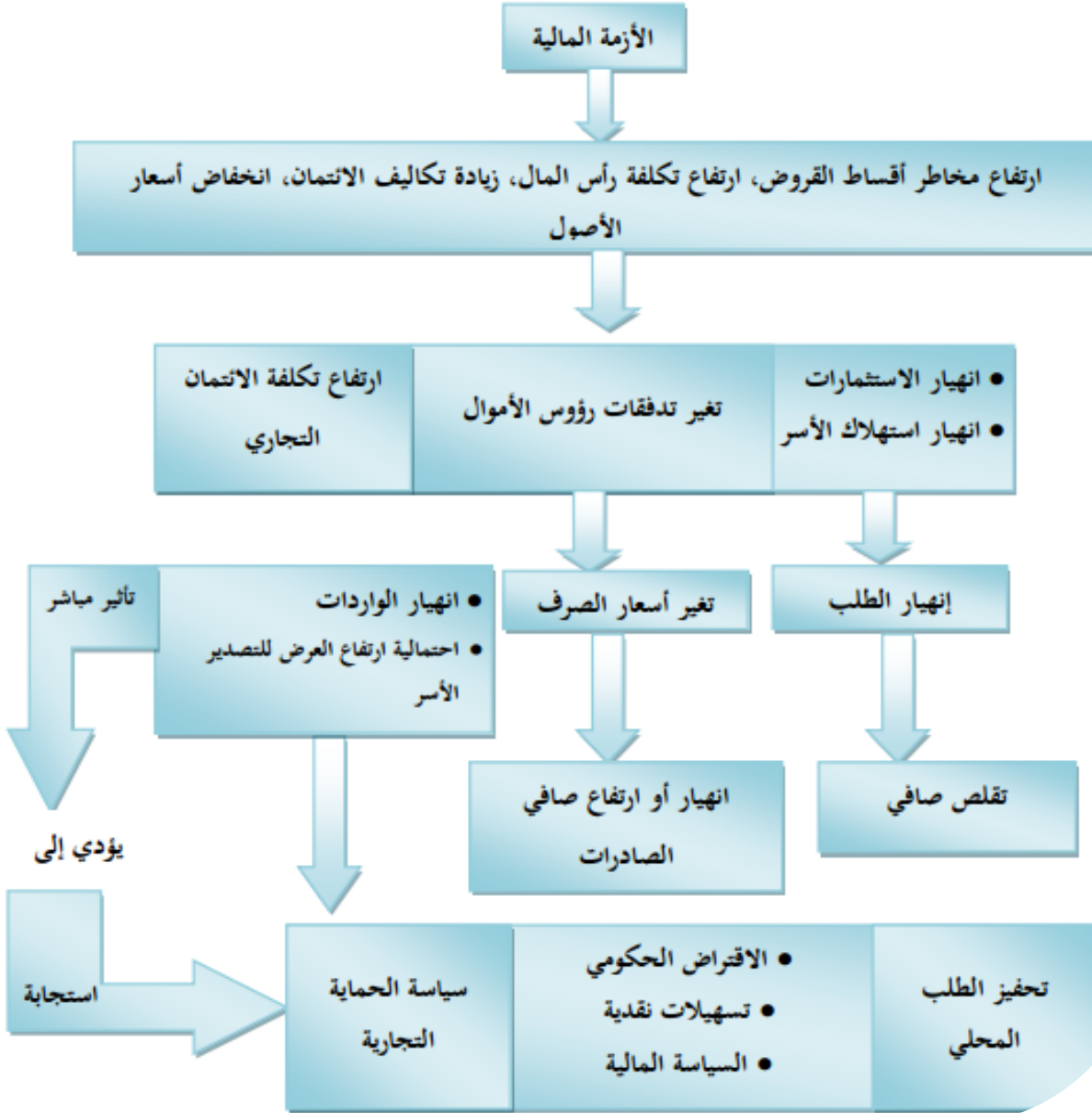
المصدر: زايدي عبد السلام ومقران يزيد، 2009، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاديات العربية الملتقى الدولي الثاني، الأزمة المالية الرّهنة والبدائل المالية والمصرفية، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر.

-يمثل الشكل المقابل إن انتقال الأزمة للجزائر مرتبط أساسا بتغيرات أسعار البترول اتجاه هذه الأزمة .

المطلب الرابع: كيفية انتقال الأزمة عبر قناة الصفقات التجارية

سنقوم بشرح الآليات الرئيسية التي تنتقل من خلالها الأزمة مثلما يوضحه الشكل التالي :

الشكل رقم (2): الآليات الرئيسية لكيفية انتقال الأزمة عبر قناة الصفقات التجارية



المصدر: رحيمة بوضيبي صالح، تداعيات الأزمة العالمية على اقتصاديات الدول النامية عبر معبر الإقليمية الجديدة منذ 2007 دراسة حالة الجزائر والمكسيك، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016-2017، ص78.

سنقوم بشرح الشكل السابق حيث نلاحظ :

التأثير على الاستثمارات: لما تحدث الأزمة المالية العالمية فالبنوك تتوقف عن توفير السيولة للمؤسسات سواء استخدمتها في أنشطة الاستثمار أو الاستغلال مما يؤثر سلبا على الإنتاج، وبالتالي يؤثر سلبا على الواردات في المواد الأولية ومصادر الطاقة التي يحتاجها نشاط المؤسسات.

التأثير على الاستهلاك: بما أن في الاقتصاديات الرأسمالية يعتمد استهلاك الأسر على الحصول على القروض الاستهلاكية في البنوك، فان تراجع البنوك عن منح أو توفير هذا النوع من القروض للأسر بفعل الأزمة المالية العالمية يؤثر سلبا على استهلاك الأسر، وبالتالي يتراجع الطلب الإجمالي يتراجع الطلب الإجمالي على السلع سواء كانت محلية أو أجنبية وهذا ما يؤثر سلبا على الواردات من السلع الأجنبية.

التأثير على تدفقات رؤوس الأموال: تؤدي الأزمات المالية إلى ارتفاع المخاطر المالية والاقتصادية في منطقة وقوع الأزمة مما يؤثر على حجم رؤوس الأموال التي تدفق عليها سواء الاستثمار المباشر أو الغير مباشر، وهو ما يؤثر سلبا على سعر الصرف أي يحدث الانخفاض في هذا الأخير مما يجعل السلع الأجنبية مرتفعة السعر في الداخل ( تناقص الواردات)، وهو ما يترجم تراجع صادرات البلدان الأخرى لهذا البلد، لكن في المقابل قد يؤدي ذلك إلى انخفاض أسعار سلع وخدمات بلد اندلاع الأزمة مما يجعلها أكثر جاذبية في الأسواق الخارجية (زيادة صادرات البلد)، وبالتالي زيادة واردات البلدان الأخرى، لكن البلدان الأخرى غالبا تلجا بدورها لخفض سعر الصرف وزيادة القيود الجمركية للحد من وارداتها وزيادة صادراتها وهو ما يعني أن الأزمات المالية غالبا ما تشعل حروب تجارية بين البلدان من خلال خفض سعر الصرف وزيادة القيود الجمركية.

ارتفاع تكلفة الائتمان: تؤدي الأزمات المالية إلى ارتفاع المخاطر المالية للمؤسسات والأشخاص مما يدفع المؤسسات البنكية إلى رفع أسعار الفائدة فيتراجع الطلب على القروض وبالتالي يتراجع الاستثمار والاستهلاك، وهذا كله يؤثر سلبا على واردات بلد حدوث الأزمة لكن الأزمة تنتشر للبلدان الأخرى بسبب تراجع صادراتها إلى بلد وقوع الأزمة.

المبحث الثاني: تحليل آثار الأزمة المالية العالمية 2008 على التجارة الخارجية للجزائر

إنّ الجزائر ما كانت بعيدة عن تبعات الأزمة المالية العالمية وخاصة في القطاع التجاري بجانب الصادرات والواردات خاصة أنها تعتمد كثيرا على تصدير النفط بشكل كلي، واستيراد معظم احتياجاتها، وهذا ما سنتطرق إليه .

المطلب الأول: تحليل آثار الأزمة المالية العالمية على الصادرات

إنّ الصادرات الجزائرية تتكون من المحروقات، إلى إن الجزائر تدعم الصادرات خارج المحروقات في السلع والخدمات، حيث سنحاول التعرف على آثار الأزمة المالية العالمية على هاتين الجانبين

الفرع الأول: الصادرات الإجمالية

إنّ الصادرات تعتبر من المؤشرات الاقتصادية الهامة لقوة أي دولة فتتبعها وارتفاعها دليل على القوة الاقتصادية لهاته الدولة وهو ما ينطبق على الجزائر التي تعاني من أحادية الصادرات (النفط) التي تعتمد على الأسعار في الأسواق العالمية، والجدولين الآتيين يوضحان إجمالي الصادرات للجزائر (من جميع المنتجات والخدمات).

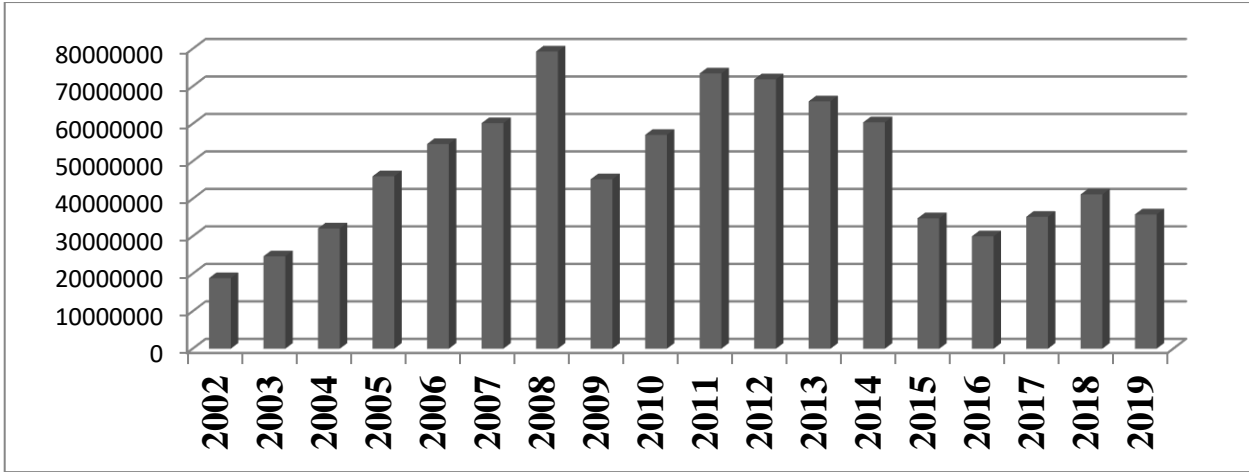
الجدول رقم 1: تطور إجمالي صادرات الجزائر خلال 2002-2019 من جميع المنتجات (الوحدة ألف دولار أمريكي)

سنوات	الصادرات
2002	18832409
2003	24653656
2004	32076792
2005	46001735
2006	54612722
2007	60163160
2008	79297592
2009	45193920
2010	57050974
2011	73436306
2012	71865749
2013	65998138
2014	60387689
2015	34795951
2016	29992101
2017	35191117
2018	41168000
2019	35820000

المصدر: مركز التجارة الدولية، إحصاءات تجارية لتتمة الأعمال الدولية، من الموقع الإلكتروني (بتصرف): [www.trademap.org](http://www.trademap.org)



الشكل رقم 3: تطوير إجمالي الصادرات السلعية للجزائر خلال 2002 و2019



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول السابق وباستخدام برنامج excel الوحدة ألف دولار

من خلال الجدول والشكل السابقين حيث نلاحظ إن الصادرات في الجزائر بأربع مراحل (5) خلال الفترة (2019-2002) :

ابتداء من المرحلة الأولى في الفترة (2002-2008)، والتي شهدت ارتفاعا معتبرا في حجم الصادرات كما هو موضح، حيث بعدما كانت تتجاوز 18832409 مليون دولار سنة 2002، أصبحت تتجاوز 79297592 مليون دولار سنة 2008، وهذا يعود بالأساس كما تطرقنا سابقا لزيادة الطلب العالمي على النفط وحرب العراق سنة 2003، التي له الأثر الإيجابي على أسعار النفط وارتفاع حصيلة الصادرات النفطية .

بينما المرحلة الثانية (2009-2010)، شهدت هذه الفترة انخفاضا في حجم الصادرات سنة 2009 مقارنة بسنة 2008، وهذا بسبب الأزمة المالية العالمية التي كان تأثيرها على الاقتصاد الوطني قصير المدى، حيث عادت الصادرات في الارتفاع من جديد مع تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية حتى 2012.

أما المرحلة الثالثة ( 2010 - 2013)، فشهدت ارتفاع متواصل في الصادرات، والسبب هو ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، بسبب الضاربات الشديدة في أسواق المواد الأولية، والتي من أهمها المحروقات (النفط والغاز الطبيعي)، حيث انتقلت رؤوس الأموال الدولية من المضاربة في السوق العقاري بعد انهياره بسبب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، إلى شراء وإعادة بيع المواد الأولية المختلفة في

## الفصل الثالث:

### تأثير الأزمة المالية العالمية 2008 على التجارة الدولية في الجزائر

البورصات العالمية.

إما المرحلة الرابعة (2014-2017)، حيث شهدت هذه المرحلة تراجعاً مستمراً في حجم الصادرات، والسبب الأساسي يعود لانخفاض الدعم الحكومي المقدم إلى المصدرين وبالأخص القطاع الفلاحي، والانخفاض في أسعار النفط في الأسواق العالمية، بسبب ارتفاع الإنتاج الأمريكي من الغاز الصخري، وتراجع الواردات الأمريكية من النفط وعودة العراق وليبيا إلى التصدير.

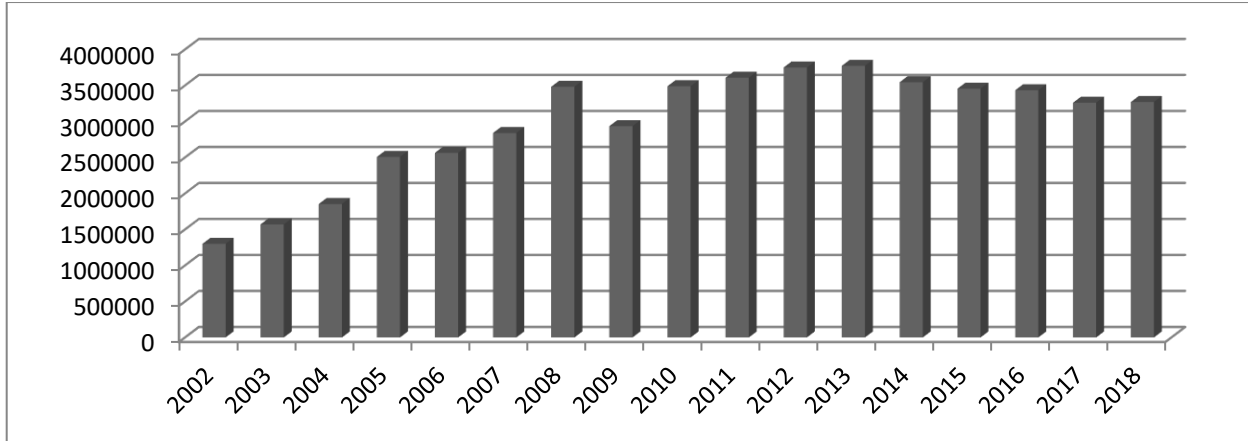
المرحلة الأخيرة (2018-2019)، حيث شهدت ارتفاعاً معتبراً ب 41168000 مليون دولار، بسبب توجه منظمة الأوبك بالتعاون مع الدول خارجه، وخاصة روسيا إلى تخفيض الإنتاج من أجل المحافظة على الأسعار، ثم انخفضت الصادرات الجزائرية مجدد سنة 2019 ب 35820000، والسبب هو قيام السعودية بضع كميات كبيرة من النفط في الأسواق العالمية لمواجهة إنتاج الغاز الصخري الأمريكي والخلافات بين الدول المنتجة، وخاصة السعودية وروسيا.

الجدول رقم 2: تطور إجمالي صادرات الجزائر 2002-2018 من جميع الخدمات (الوحدة ألف دولار أمريكي)

سنوات	صادرات
2002	1300000
2003	1570000
2004	1853301
2005	2507000
2006	2564000
2007	2839210
2008	3481860
2009	2934750
2010	3489360
2011	3607800
2012	3748972
2013	3772725
2014	3544348
2015	3455001
2016	3432967
2017	3260600
2018	3269999
2019	-

المصدر: مركز التجارة الدولية، إحصاءات تجارية لتتمة الأعمال الدولية، من الموقع الإلكتروني: [www.trademap.org](http://www.trademap.org)

الشكل رقم 4: تطور صادرات الجزائر من الخدمات



المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول السابق وباستخدام برنامج Excel

يتضح من الشكل السابق ظاهرتين أساسيتين هما:

الظاهرة الأولى: صادرات الجزائر من الخدمات هامشية مقارنة بالصادرات السلعية، حيث لا تشكل إلا ما بين 4 و 10% من إجمالي الصادرات، شأنها شأن الصادرات خارج المحروقات من المواد الأولية والمنتجات الزراعية الصناعية، التي تعتبر بدورها هامشية مقارنة بصادرات المحروقات، وتتكون الصادرات الخدمية من الخدمات السياحية والتجارية والنقل.

الظاهرة الثانية: الصادرات الخدمية تسلك نفس سلوك الصادرات السلعية، نتيجة تأثرها بنفس العوامل الخارجية حيث انخفضت سنة 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية، ولو إن تقلبها وتذبذبها يتميز بالضعف نتيجة عدم اعتماد الجزائر على الاقتصاد الخدمي كالسياحة والنقل مثل مصر والمغرب وتونس مثلا.

## الفصل الثالث: تأثير الأزمة المالية العالمية 2008 على التجارة الدولية في الجزائر

### الفرع الثاني: أثر الأزمة المالية العالمية على المحروقات خلال 2002-2019

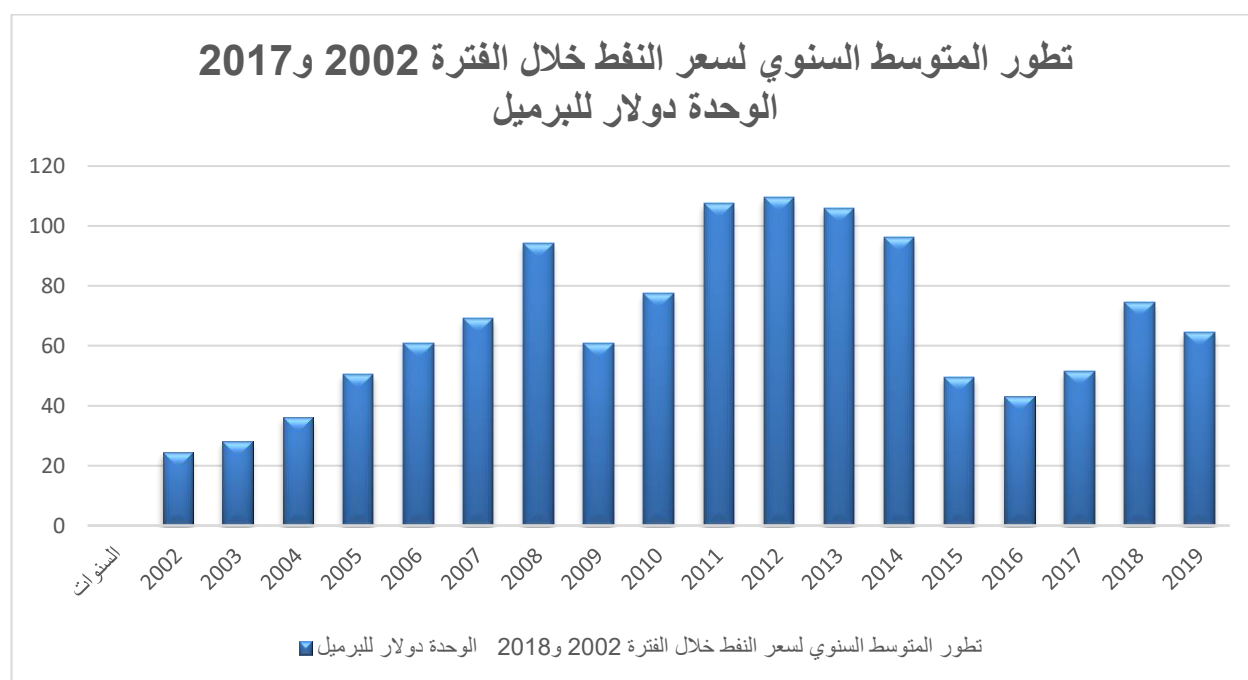
سبق وقلنا بأن معظم صادرات الجزائر تتكون من المحروقات وفي القلب منها النفط، فإن تحليل أثر هذه الأزمة على أسعار النفط في الأسواق العالمية، سيوضح بصورة أكبر تأثيرها على الصادرات الإجمالية للجزائر، وهو ما يبرزه الجدول والشكل التاليين:

الجدول رقم 3: تطور المتوسط السنوي لسعر النفط خلال الفترة 2002 و2019 (الوحدة دولار للبرميل)

سنوات	متوسط سنوي لسعر النفط
2002	24.36
2003	28.1
2004	36.05
2005	50.59
2006	61
2007	69.04
2008	94.1
2009	60.86
2010	77.38
2011	107.46
2012	109.45
2013	105.87
2014	96.29
2015	49.49
2016	43.00
2017	51.55
2018	71.44
2019	64.49

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

الشكل رقم 5: يمثل تطور المتوسط السنوي لسعر النفط خلال الفترة 2002 و2019



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول السابق وباستخدام برنامج excel مليون دولار

## الفصل الثالث:

### تأثير الأزمة المالية العالمية 2008 على التجارة الدولية في الجزائر

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين انه قبل 2009 الارتفاع المستمر لأسعار النفط، حتى بلغت 94,1 دولار/البرميل في 2008، مقارنة مع سنة 2002، وهذا بسبب زيادة الطلب العالمي على النفط وحرب العراق في 2003، ومع تطور الأزمة المالية العالمية انخفضت أسعار النفط إلى 60.86 دولار/البرميل في 2009، وهذا ما يؤكد التأثير الكبير لهذه الأزمة على أسعار النفط في الأسواق العالمية وتراجع الطلب على النفط العالمي وبما أن الجزائر تعتمد على النفط كمصدر أساسي في صادراتها (97%)، فإن تراجع أسعار النفط يؤدي إلى تراجع مدا خيل القطاع النفطي، ومنه تراجع الصادرات الإجمالية، أي أن الأزمة المالية العالمية لها تأثير على التجارة الخارجية في جانب الصادرات في الجزائر.

وبعد أن عادت أسعار النفط للارتفاع مع بداية 2010، حيث وصلت حتى 109.45 دولار/البرميل سنة 2012، وهذا كان بسبب نمو الاقتصاديات الناشئة ( بشكل خاص الصين والهند)، وبالتالي زيادة طلبها على النفط، ولكن وبسبب أسباب سياسية واقتصادية وعسكرية، انخفضت أسعار النفط بداية من منتصف سنة 2014، حيث واصل الانخفاض سنة 2015 بتسجيل 49.49 دولار/البرميل، و43 دولار/البرميل سنة 2016، بسبب تضارب المصالح بين دول الأوبك وخاصة السعودية وإيران وكذا الحرب في سوريا، لترتفع قليلا سنة 2017 و2018 بسبب تدخل منظمة الأوبك في تحديد الإنتاج، ثم تراجع قليلا سنة 2019 بقيمة 64.49 دولار/البرميل.

### المطلب الثاني: أثر الأزمة المالية على الواردات

إنّ الجزائر غالبا ما تعتمد على استيراد احتياجاتها السلعية والخدمية بشكل أساسي وبما أن هذه السلع تأثرت أسعارها بالأزمة المالية العالمية نتيجة المضاربة عليها في سوق المواد الأولية والسلع الصناعية فإن الجزائر تأثرت وارداتها السلعية والخدمية بفعل ذلك ، وهذا ما سنوضحه في هذا المطلب.

الفرع الأول: أثر الأزمة المالية العالمية على الواردات من جميع المنتجات خلال 2002-2019

سنوضح ذلك من خلال الجدول والشكل التاليين :

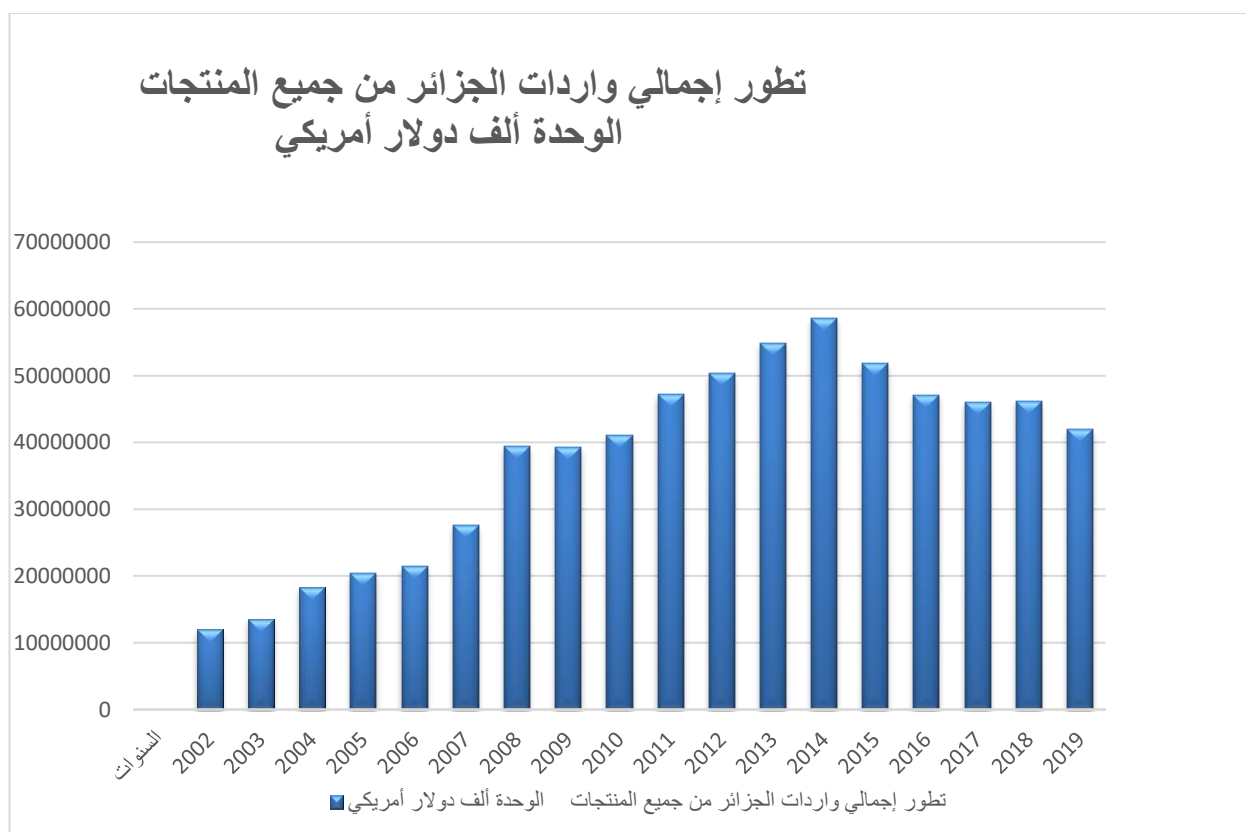
## الفصل الثالث: تأثير الأزمة المالية العالمية 2008 على التجارة الدولية في الجزائر

الجدول رقم 4: تطور إجمالي واردات الجزائر خلال 2002-2019 من جميع المنتجات (الوحدة ألف دولار أمريكي)

سنوات	الواردات
2002	12009775
2003	13545430
2004	18303023
2005	20356880
2006	21455855
2007	27631204
2008	39474722
2009	39258327
2010	40999891
2011	47219730
2012	50369391
2013	54909973
2014	58618080
2015	51803071
2016	47090684
2017	46053016
2018	46197000
2019	41930000

المصدر: مركز التجارة الدولية، إحصاءات تجارية لتجارة الأعمال الدولية، من الموقع الإلكتروني (بتصرف): [www.trademap.org](http://www.trademap.org)

الشكل رقم 6: يمثل تطور إجمالي واردات الجزائر 2002-2019 من جميع المنتجات



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول السابق وباستخدام برنامج excel الوحدة الف دولار

من خلال الجدول والشكل السابقين حيث نلاحظ أن:

المرحلة الأولى (2002-2014): عرفت الواردات في هذه المرحلة تزايدا في قيمتها بشكل تصاعدي، بحيث قدرت اقل قيمة لها ب 12009775 مليون دولار سنة 2002 وأخذت أعلى قيمة لها سنة 2014 ب 51803071 مليون دولار وهذه الزيادة في الواردات دليل على الارتباط الكبير بالأسواق الخارجية وخاصة بعد دخول اتفاقية الجزائر مع الاتحاد الإتحاد الأوروبي في حيز التنفيذ سنة 2005، ورغم هذا التزايد في الواردات إلا انه يتخلله انخفاض طفيف سنة 2009، حيث قدرت الواردات الجزائرية سنة 2008 ب 39474722 مليون دولار، وفي سنة 2009 انخفضت لتصل إلى 39258327 مليون دولار وهذا الانخفاض راجع إلى تراجع أسعار النفط بسبب الأزمة المالية العالمية حيث قدر سعر النفط سنة 2008 ب 91,4 دولار/للبرميل لينخفض بشكل كبير سنة 2009 ب 60,86 دولار/للبرميل، ثم عاودت الواردات للارتفاع بعد سنة 2009.

المرحلة الثانية (2014-2018): فهي مرحلة التدهور في الواردات الجزائرية حيث قدرت واردات الجزائر سنة 2017 ب 46053016 مليون دولار بعد أن بلغت أعلى قيمة لها خلال سنة 2014 ب 58618080 مليون دولار وهي أعلى قيمة للواردات خلال الفترة المدروسة (2002-2017)، وهذا التراجع يعود إلى تدهور أسعار البترول فبعد أن بلغت أسعار البترول أرقاما قياسية وصلت إلى أكثر من 100 دولار/للبرميل لتتراجع إلى 51,55 دولار للبرميل سنة 2017 وبعدها ارتفع إلى 71.44 دولار للبرميل سنة 2018.

المرحلة الأخيرة (2018 - 2019): حيث شهدت تراجع نسبي في واردات الجزائر، بحيث قدرت الواردات ب 41930000 مليون دولار سنة 2019، وهذا بسبب توجه الجزائر إلى ترشيد الواردات، قصد المحافظة على الاحتياطي الأجنبي الذي عرف نزيفا شديدا خلال الفترة السابقة.

الفرع الثاني: أثر الأزمة المالية العالمية على الواردات من جميع الخدمات خلال 2002-2019

سنوضح ذلك من خلال الجدول والشكل التاليين:

## الفصل الثالث:

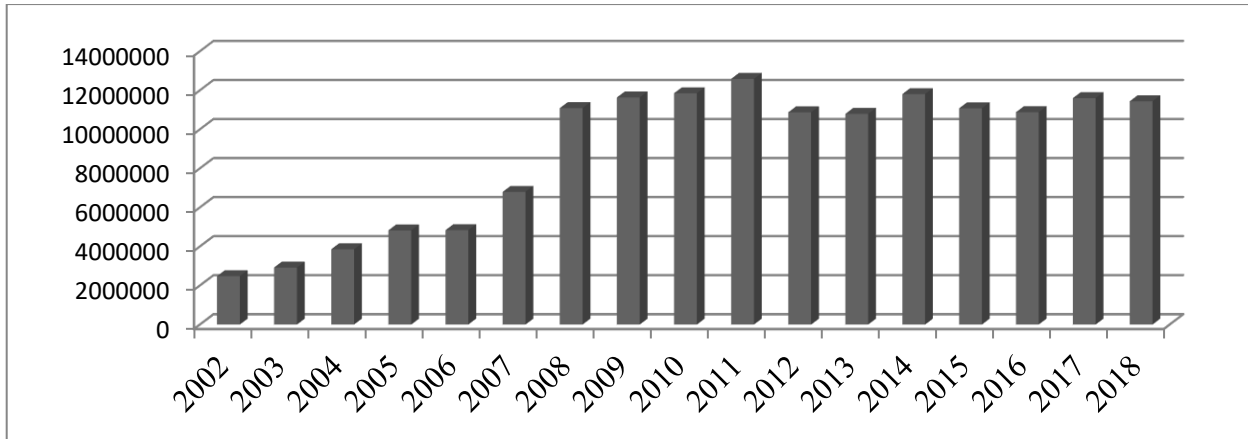
### تأثير الأزمة المالية العالمية 2008 على التجارة الدولية في الجزائر

الجدول رقم 5: تطور إجمالي واردات الجزائر 2002-2018 من جميع الخدمات (الوحدة ألف دولار أمريكي)

سنوات	واردات
2002	2 480 000
2003	2920000
2004	3857725
2005	4823000
2006	4837000
2007	6795520
2008	11088100
2009	11634400
2010	11847591
2011	12586300
2012	10873400
2013	10794600
2014	11803275
2015	11076761
2016	10880922
2017	11599088
2018	11440000
2019	-

المصدر: مركز التجارة الدولية، إحصاءات تجارية لتتمة الأعمال الدولية، من الموقع الإلكتروني: [www.trademap.org](http://www.trademap.org)

### الشكل رقم 7: تطور واردات الجزائر من الخدمات



المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول السابق وباستخدام برنامج Excel

نلاحظ من الشكل تصاعد واردات الجزائر من الخدمات في الفترة (2002 - 2008)، شأنها شأن الواردات السلعية، وهذا بالاعتماد على مداخيل صادرات المحروقات التي شهدت ارتفاعا متواصلا في هذه الفترة، حيث شهدت الجزائر تطبيق برنامج كبير للانعاش الاقتصادي على عدة مراحل، قصد تعويض التأخر الذي شاهده في الفترة (1986 - 2000).

وشهدت الواردات الخدمية استقرارا في الفترة 2008 - 2019، حيث لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008، ولا تراخ أسعار النفط بعد 2014، وبما أنها هامشية من حيث قيمها مقارنة بالواردات السلعية، فهو لا تؤثر كثيرا على الميزان التجاري للجزائري.

الفرع الثالث: أثر الأزمة المالية العالمية على الميزان التجاري



## الفصل الثالث: تأثير الأزمة المالية العالمية 2008 على التجارة الدولية في الجزائر

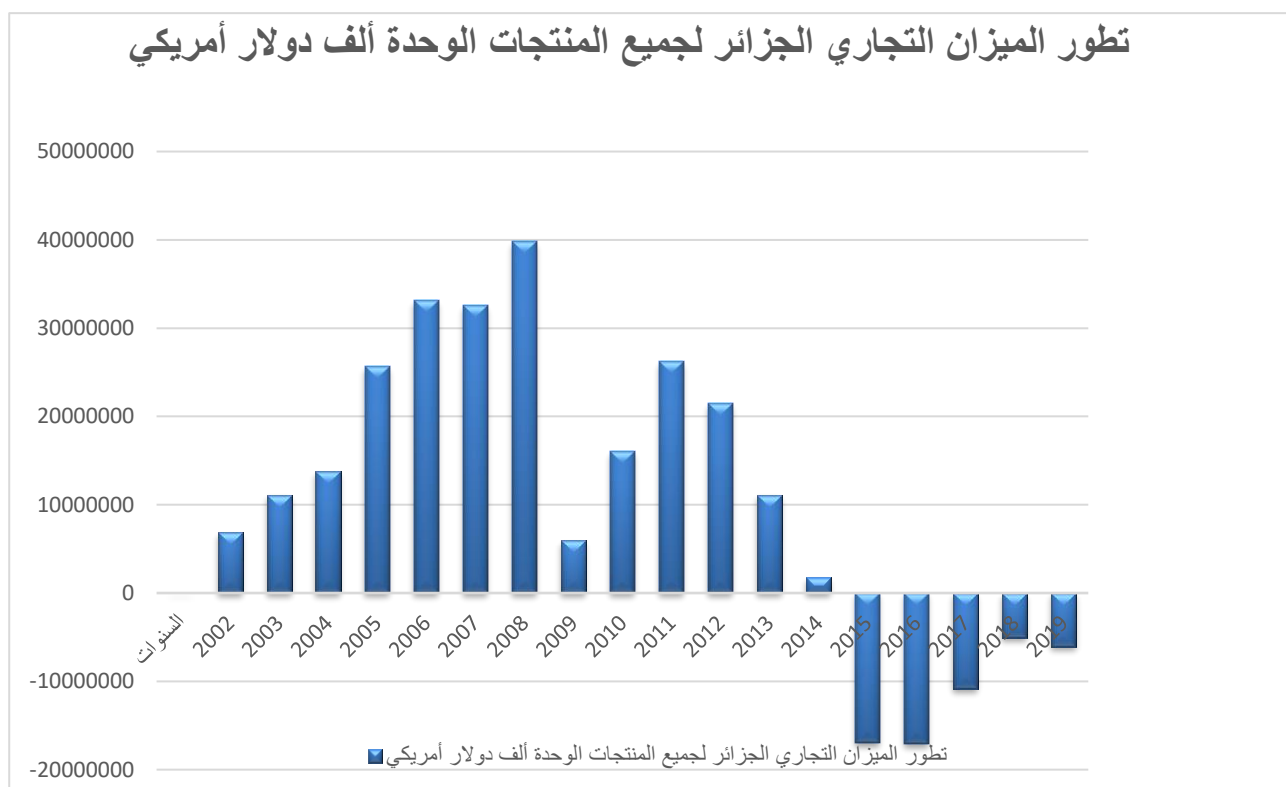
بما أن الصادرات والواردات تشكل الميزان التجاري لأي دولة وبالتالي فإن تأثير لأزمة المالية عليهما قد انعكس سلبا على الميزان التجاري تحاول كل دولة جعله يحقق فائض باستمرار والميزان التجاري للجزائر لم يكن بعيدا عن ذلك وهو ما يوضحه الجدول والشكل التاليين:

الجدول رقم 6: تطور الميزان التجاري الجزائر 2002-2019 لجميع المنتجات (الوحدة ألف دولار أمريكي)

سنوات	الميزان ت
2002	6822634
2003	11108226
2004	13773769
2005	25644855
2006	33156867
2007	32531956
2008	39822870
2009	5935593
2010	16051083
2011	26216576
2012	21496358
2013	11088165
2014	1769609
2015	-17007120
2016	-17098583
2017	-10861899
2018	-5029000
2019	-6110000

المصدر: مركز التجارة الدولية، إحصاءات تجارية لتنمية الأعمال الدولية، من الموقع الإلكتروني (بتصرف): [www.trademap.org](http://www.trademap.org)

الشكل رقم 8: يمثل تطور الميزان التجاري 2002-2019 للجزائر لجميع المنتجات



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول السابق وباستخدام برنامج excel الوحدة ألف دولار

## الفصل الثالث:

### تأثير الأزمة المالية العالمية 2008 على التجارة الدولية في الجزائر

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين أن الميزان التجاري عرف عدة تغيرات، فقد حقق فائضا موجبا خلال سنة 2007 وارتفع هذا الفائض خلال سنة 2008 نظرا لارتفاع سعر النفط من 69,04 دولار للبرميل سنة 2007 إلى 94,1 دولار/البرميل خلال سنة 2008، وسبب ارتفاع الميزان التجاري خلال السنوات الأولى من الألفية الجديدة يعود إلى ارتفاع الصادرات النفطية بسبب ارتفاع أسعار البترول، لينخفض الميزان التجاري بشكل حاد سنة 2009 ليصل إلى 5935593 مليون دولار التي شهدت انخفاضا في أسعار النفط إلى 60,86 دولار/البرميل .

أما في الفترة 2010 و2011 فقد ارتفع الميزان التجاري ليصل إلى 16051083 مليون دولار و26216576 مليون دولار على التوالي بحكم ارتفاع أسعار النفط من 77 دولار/البرميل إلى 109 سنة 2012.

بينما في سنة 2013 نلاحظ بأن بداية انهيار الميزان التجاري إلى أن وصل إلى المستوى السالب سنة 2015 بقيمة 17007120- مليون دولار وهذا نتيجة لانهايار أسعار النفط حيث وصلت سنة 2015 إلى 49,49 دولار/البرميل واستمرت في التراجع سنة 2016 لتصل إلى 43,00 دولار/البرميل، لتعاود الارتفاع البسيط 51,55 دولار/البرميل سنة 2017 لتصل القيمة السالبة للميزان التجاري حيث أصبحت 10861899- ، بينما بدأ يسترجع تدريجيا إلا أنه بقي يسجل بالسالب سنة 2018 بقيمة 5029000- بحكم ارتفاع سعر النفط 71.44 دولار/البرميل، إلا أنه سجل انهيار سنة 2019 بقيمة 6110000- لانهايار سعر النفط 64.49 دولار/البرميل، فيما يخص السنوات الأخيرة فانخفاض الميزان التجاري يعود بالأساس إلى ارتفاع تكلفة الواردات خاصة الغذائية منها والتي كان لها الأثر العكسي على رصيد الميزان التجاري .

### المطلب الثالث: اثر الأزمة المالية العالمية على سعر صرف الدينار مقابل اليورو والدولار

بما أن التجارة الخارجية بفرعيها الصادرات والواردات تتأثر بسعر الصرف العملة المحلية مقابل سعر صرف العملات الرئيسية وبما أن أسعار الصرف وخاصة الدولار تأثرت بالأزمة المالية العالمية لذا فإنه من المهم التعرف على تطورات سعر صرف الدينار قبل وبعد الأزمة ليكون منطلقا للتعرف على آثار الأزمة المالية على الجزائر .

الجدول رقم 7: متوسط سعر صرف الدينار الجزائري بالدولار واليورو من 2002-2018

المتوسط السنوي دج/ يورو	المتوسط السنوي دج/ دولار	السنوات
75,3573	79,6850	2002
87,4644	77,3683	2003
89,6425	72,0653	2004
91,3211	73,3669	2005
91,2447	72,6459	2006
95,0012	69,3644	2007
94,8548	64,5810	2008
101,2979	72,6467	2009
103,4953	74,3199	2010
102,2154	72,8537	2011
102,1627	77,5519	2012
105,4374	79,3809	2013
106,91	80,56	2014
111,44	100,46	2015
121,18	109,47	2016
125.32	110.96	2017
137.69	116.62	2018

المصدر : بنك الجزائر

نلاحظ من الجدول السابق نلاحظ بأنّ هنالك تراجع مستمر لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل كل من اليورو والدولار الأمريكي، حيث لجأت الجزائر بشكل دوري لإعادة النظر في سعر الصرف، من خلال التخفيض المخطط، حتى تتمكن من ترشيد الواردات والمحافظة على الاحتياطي الأجنبي، لكن ذلك لم يساهم بأي ارتفاع في الصادرات خارج المحروقات، بل كانت له آثار سلبية على الدخل الحقيقي للمواطنين وقدرتهم الشرائية، بسبب ارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة، التي تشكل النسبة الأكبر من الاستهلاك المحلي.

يتبين من الجدول أن الجزائر قامت بتخفيض معتبر في سعر صرف الدينار سنة 2009، حيث انتقل من 64.58 دج/ دولار أمريكي إلى 72.64 دج/ دولار أمريكي، مما يوضح تأثير الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على العملة المحلية، ولو أن ذلك التأثير كان غير مباشر.

إنّ الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 أثرت على العديد من دول العالم بعد تحولها من أزمة مالية إلى أزمة اقتصادية.

حيث تشمل هذه الأزمة المالية العالمية لقطاعات الحقيقية ولارتباط دول العالم فيما بينها، وباعتبار الجزائر دولة من بين دول العالم فقد تأثرت بهذه الأزمة العالمية في عدّة مستويات حيث مسّت عدّة قطاعات اقتصادية مختلفة، وذلك من خلال انتقال هذه الأزمة لها عبر عدة قنوات كان أبرزها قناة الصفقات التجارية عن طريق عدة متغيرات قمنا بدراستها ضمن هذا الفصل مثل الصادرات والواردات (الميزان التجاري) وكذا سعر الصرف وأسعار البترول .

فصادرات البترول والتغيرات التي مستها المعبر الرئيسي لانتقال الأزمة كونها تمثل 98% من حجم صادرات الجزائر السلعية التي تبنى عليها عدة متغيرات اقتصادية في الداخل باعتبارها المورد الرئيسي للخزينة العمومية والمكون الأساسي للناتج الوطني للجزائر، والمحرك الرئيسي لاقتصادها.

مما سبق نستطيع القول أن الأزمة المالية العالمية 2008 قد مست الاقتصاد الجزائري عبر عدة مستويات مخلفة لعدة آثار رغم أن هذه الآثار تميزت بكونها قصيرة الأمد وغير مباشرة في البداية خصوصا مع الوضعية الاقتصادية المريحة التي عايشتها الجزائر جراء البحبوحة الاقتصادية التي شهدتها في الفترات السابقة للأزمة.

خاتمة

## خاتمة

شهدت دول العالم عدة أزمات مالية و اقتصادية في القرون الأخيرة وكانت أبرزها الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 التي تعتبر أكثر شدة من حيث تداعياتها على دول العالم و لكن هذه الأزمة يختلف تأثيرها من دولة إلى أخرى بشدة متفاوتة عن طريق قنوات قد ساهمت في انتشار وعدوى هذه الأزمة العالمية بشكل سريع بين دول العالم، من بين هذه القنوات هي قناة العلاقات التجارية .

حيث كانت الجزائر من بين دول العالم التي تأثرت بهذه الأزمة العالمية لكن بدرجة أقل حيث انتقلت هذه الأزمة إلى الجزائر بشكل ملحوظ عن طريق التجارة الدولية حيث يتركز التبادل التجاري الجزائري على النفط و تغييرات أسواقه فضلا على كون الجزائر مستورد لأغلب السلع وعليه انتقلت الأزمة إلى الجزائر عن طريق سوق النفط الذي يعتبر القطاع الأهم و المؤثر على الاقتصاد الجزائري باعتباره يمثل حوالي 97% من إجمالي الصادرات

واستخلصنا لكل من الدراسة النظرية و التطبيقية أهم النتائج و التوصيات التالية :

النتائج : من أهم النتائج التي استخلصناها من الموضوع

#### النتائج النظرية :

- عرف العالم عدة أزمات مالية و اقتصادية مثل أزمة البرازيل الأرجنتين و كذلك أزمة الكساد، لكن الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 كانت أكثر تأثير و حدة على العالم.
- من بين تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 هي إفلاس عدد من البنوك و المؤسسات الأمريكية و كذا انخفاض الطلب على منتجات الدول النامية .
- تختلف الأزمة المالية من حيث الحدة و التأثير لكنها تشترك في أنها ظاهرة مثير للقلق.
- التجارة الدولية هي مصطلح ظهر في بداية الأمر للتمييز بين المبادلات التجارية بين الدول و التجارة الداخلية، و تطور هذا المصطلح بتطور المبادلات حيث تتعدد السلع و الخدمات و تدفقات رؤوس الأموال.
- كشفت هذه الأزمة ( الأزمة المالية لسنة 2008 ) مدى هشاشة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على قطاع المحروقات وأن أي خلل يمس هذا القطاع سيؤثر سلبا على الاقتصاد الجزائري ، لذا وجب إيجاد حلول

سياسية واقتصادية شاملة تسمح بتنويع الاقتصاد وجعله في مأمن من تقلبات الاقتصاد العالمي

### نتائج اختبار الفرضيات:

- أثرت الأزمات المالية على التجارة الدولية وتعتبر سمة من سمات النظام الرأسمالي
- أثرت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على سعر الصرف في الجزائر وأسعار النفط
- أثرت الأزمة المالية العالمية 2008 على صادرات وواردات بالجزائر

### نتائج الدراسة:

- الجزائر دولة من بين دول العالم تأثرت بالأزمة العالمية من عدة مستويات، حيث أن الأزمة المالية العالمية 2008 قد مست الاقتصاد الجزائري وخلفت آثار سلبية عدة منها أسعار النفط، أسعار الصرف وغيرها، الصادرات والواردات...، رغم أن هذه الآثار تميزت بكونها قصيرة الأمد وغير مباشرة في البداية خصوصا مع الوضعية الاقتصادية المريحة التي عايشتها الجزائر جراء البجوحة الاقتصادية التي شهدتها في الفترات السابقة للأزمة.

### التوصيات والاقتراحات :

- الاعتماد على القطاع السياسي و تطويره و اعتباره مصدر من مصادر إدخال العملة الصعبة.
- تشجيع دعم المؤسسات الوطنية الصغيرة والمتوسطة .
- تحرير المعاملات من قيود الدولار ، و الاعتماد على عدة عملات من أجل توزيع المخاطر.
- تنويع مصادر الدخل وفك الاعتماد على قطاع المحروقات.

### آفاق بحثية :

وفي الأخير وانطلاقا مما تطرقنا إليه من خلال البحث و بناءا مما سبق يمكن اقتراح عدة عناوين تذكر منها:

- تداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول الآسيوية و الأوروبية
- تأثير الأزمات المالية على اقتصاديات الدول النامية.
- العولمة المالية و دورها في نشر الأزمات .



- الأزمة المالية العالمية و أثرها على الأسواق العربية .
- دور المؤسسات المالية الدولية في مواجهة الأزمات المالية.
- الأزمة المالية العالمية و انعكاساتها على التجارة العربية.

# قائمة المراجع

## • كتب:

1. ابراهيم عبد العزيز النجار، الازمة المالية و اصلاح النظام النقدي المالي العالمي ، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009، ص 34
2. توفيق خير الدين خليفة خير الله، العولمة امالية و دورها في خلق الازمات الاقتصادية "رؤية شرعية إقتصادية"، دار الفكر الجامعي، 2015، الاسكندرية ، مصر ، ص 86
3. د.جاسم محمد، التجارة الدولية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص8
4. رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، 2000، ص 1
5. رعد حسن الصرف، اساسيات التجارة الدولية المعاصرة ، الجزء الاول ، دار الرضا للنشر و التوزيع ، القاهرة ، مصر ، 2000 ، ص58
6. صلاح الدين حسين السيبي، التجارة الدولية والصيرفة الالكترونية و النظريات و السياسيات، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2014، ص ص 24-25.
7. عبدالمطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي و كلي للمبادئ، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص374
8. عماد صالح سلام، إدارة الأزمات في بورصات الأوراق المالية والعربية والعالمية والتنمية المتواصلة، شركة ابو ظبي للطبع والنشر، 2002، ص ص 319-322.
9. غسان قاسم داود اللأوي و خالد عبد الله ابراهيم العيساوي ،ادارة الازمات الاسس و التطبيقات ، الدار المنهجية للنشر و التوزيع ، عمان- الاردن ، ص114
10. فؤاد حمدي بسيسو، محددات إدارة الأزمات الإقتصادية والمالية والمصرفية "الدليل العلمي والتطبيقي لإدارة الأزمات"، دار إتحاد المصارف العربية، فلسطين، سنة 2010، ص35
11. محمد السانوسي محمد شحاتة، التجارة الدولية في ضوء الفقه الاسلامي و اتفاقيات الجات دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية ، مصر، 2007، ص ص 50-51
12. محمد عبد الوهاب العزاوي و عبد السلام محمد خميس، الازمات المالية ،دار اثراء للنشر و التوزيع ، الاردن، 2010، ص ص 33-34
13. محمود صميدعي و آخرون ،الأزمات المالية العالمية و الآفاق المستقبلية ، مكتبة المجتمع العربي، عمان ، الاردن ، الجزء 3 ، 2001 ، ص ص 376-377

• الرسائل والمذكرات :

أ- رسائل دكتوراه:

- 1- ايمان محمود عبد اللطيف، الأزمة الاقتصادية و المالية العالمية و الإستراتيجيات اللازمة لمواجهتها، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: الإقتصاد العام، جامعة سانت كليمنتس العالمية، العراق، 2011، ص104
- 2- سهيلة مصطفى، الاستثمار الفلاحي و اثره على حركة التجارة الخارجية للمواد الغذائية الاساسية في دول شمال افريقيا ، مذكرة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2017، ص ص ، 62-63.
- 3- عبد القادر عبيدلي، تنافسية اقتصاديات الدول العربية في ظل تحرير التجارة الدولية خلال الفترة 2005-2014، مذكرة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016-2017، ص 4.
- 4- علي فلاح المناصير، وصفي عبد الكريم الكساسبة، الأزمة المالية العالمية.. حقيقتها.. اسبابها.. تداعيتها.. وسبل العلاج، أطروحة دكتوراه، جامعة الزرقاء الخاصة، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، سنة 2009، ص16
- 5- لبلع فطيمة ، انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية ، مذكرة دكتوراه ، جامعة بسكرة ، 2016-2017، ص ص ، 23-24
- 6- وليد عابي، حماية البيئة و تحرير التجارة الخارجية في اطار المنظمة العالمية للتجارة - دراسة حالة الجزائر - ، اطروحة دكتوراه ،جامعة فرحات عباس ،سطيف،الجزائر، 2018-2019، ص ص ، 4-5

ب- مذكرات ماجستير:

- 7- المانسبع رابح امين ، الهندسة المالية و آثارها في الازمة المالية العالمية لسنة 2007، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر 3 ، 2010، ص ص ، 25-26
- 8- النوني الجيلالي، تداعيات الأزمة المالية العالمية الراهنة على التجارة الخارجية الجزائرية (الصادرات-الواردات)، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، 2013-2014، ص ص 192-193
- 9- بن عيسى عبد القادر، اثر استخدام المشتقات المالية و مساهمتها في احداث الازمة المالية العالمية- دراسة حالة سوق الكويت للاوراق المالية للفترة الممتدة جانفي

- 2006 إلى غاية ديسمبر 2010- ، مذكرة ماجستير ،جامعة ورقلة ، 2012،2011، ص 110.
- 10- بهية بوكروج ،الازمة المالية و الاقتصادية العالمية و دراسة تحليلية للاسباب و تداعيات و الحلول (2007-2008)، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3 ، 2010، ص 30-31
- 11- حدّاد بسطالي، استراتيجيات سياسة التجارة الدولية في ظل النظام الإقتصادي العالمي "دراسة حالة الجزائر من 1990 الى 2010"، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، 2013-2013، ص ص، 8-9.
- 12- خذيري عيسى، أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية في ظل انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير، 2016، ص5
- 13- دّبار حمزة، انعكاسات الازمة المالية على الامن الغذائي في الوطن العربي، دراسة تحليلية وفق نموذج SWOT، مذكرة ماجستير، 2012، ص16
- 14- شيخي حفيضة، ترشيد السياسات التجارية من اجل الاندماج الايجابي للجزائر للاقتصاد العالمي"المنظمة العالمية للتجارة"، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، 2012،2011، ص10.
- 15- عبد الرحمان روايح، حركة التجارة الدولية في اطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة ، مذكرة الماجستير، جامعة بسكرة ، 2012-2013، ص 90
- 16- فارس بن ررق، مواجهة الأزمات المالية العالمية بين تدابير صندوق النقد الدولي وخطة الإنقاذ الأمريكية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة سطيف 1، 2012 - 2013، ص 43
- 17- كرامة مروة، انعكاسات الازمة المالية العالمية على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة (2000-2010)، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، 2011-2012، ص88
- 18- ليلي عشوب ، الازمة المالية العالمية و امكانية حلها من خلال البنوك اللاربوية ، شهادة ماجستير ، جامعة تبسة، 2010-2011 ، ص5
- 19- محمد الهاشمي حجاج، أثر الازمة المالية على آداء الاسواق العربية -دراسة حالة سوق الدوحة للأوراق المالية خلال الفترة "2007-2008" ، مذكرة ماجستير ، جامعة ورقلة ، 2011-2012، ص ص ، 106-107

- 20- موسلي أمينة، عدوى الأزمات المالية: دراسة حالة أزمة الرهن العقاري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود وبنوك، جامعة الجزائر 3، 2012-2013، ص 28.
- 21- نور الهدى بلحاج، اثر تحرير التجارة الخارجية على المؤشرات الاقتصادية الكلية- دراسة حالة 2000-2009، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، 2013-2014، ص 13
- المؤتمرات والأيام الدراسية :
    - 1- عقبة عبد اللاوي ونور الدين جوادي، الأزمات المالية سجل التدويل وأطروحات التعويم الثلاثي، ورقة ضمن المؤتمر العلمي الدولي الأول حول لأزمة المالية والاقتصاديات المعاصرة من منظور اقتصادي اسلامي، جامعة العلوم المالية الاسلامية، يومي 01 و 02 ديسمبر 2010، ص 09.
    - 2- فريد كورتيل ، الازمة المالية العالمية و اثرها على الاقتصاديات العربية ، مؤتمر الجنان حول الازمة المالية العالمية وكيفية علاجها من المنظور الغربي الاسلامي ، تاريخ 13-14 مارس 2009 ، ص 3.
  - المقالات العلمية:
    - 1- د.سلعة اسماء، دور صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات المالية و تحقيق الاستقرار المالي ، الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية ، عدد 5 ، 2014 ، ص ص ، 165-166.
    - 2- فريد كورتيل، كمال رزيق، الأزمة المالية: مفهومها، اسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد: 20، دون سنة، ص 13.
    - 3- محمد قلي، عدوى انتقال الأزمات المالية: أزمة الرهون العقارية الأمريكية وأزمة الديون السيادية الأوروبية نموذجا، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 27، جامعة قسنطينة 2، فيفري 2017، ص 27
  - المواقع الإلكترونية :
    - 1- الديوان الوطني للإحصائيات <http://www.ons.dz/>
    - 2- بنك الجزائري <https://www.bank-of-algeria.dz/>
    - 3- مركز التجارة الدولية، إحصاءات تجارية لتنمية الأعمال الدولية، من الموقع الإلكتروني: [www.trademap.org](http://www.trademap.org)